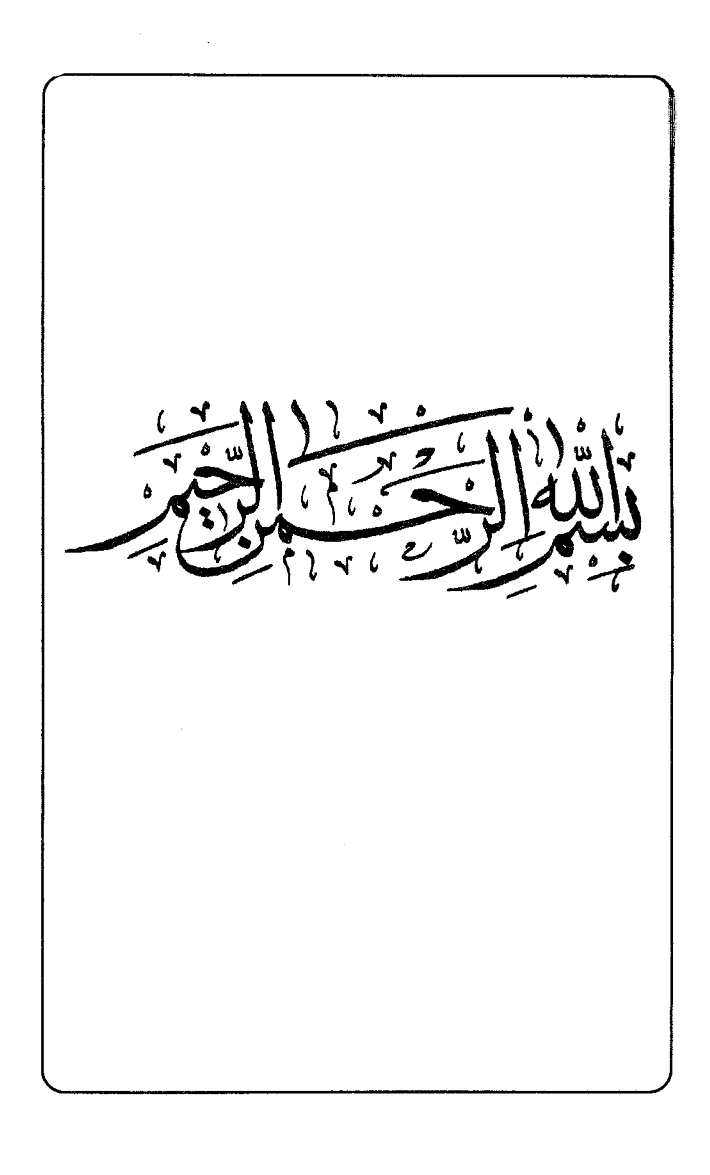
التَّبرُّك والتّوسل والصلح مع العدو الصهيوني

في رسالتين بين
الشيخ محمد واعظ زاده
و الشيخ ابن باز

و تعليق السيّد حسن بن علي السقّاف

﴿ المكتبة التخصصية للرد على الوهابية ﴾


بسم الله الرحمن الرحيم

رسالتان

بين

الشيخ محمّد واعظزاده الخراساني
الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب
الإسلاميّة في الجمهوريّة الإسلامية الإيرانيّة

والشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز
المفتي العام ورئيس إدارة البحوث العلمية
في المملكة العربيّة السعوديّة
وتعليق على الرسالتين
للأستاذ حسن بن علي السّقاف

حول مسألة التبرّك والتوسّل بالنبيّ وبالأولياء في حياتهم ومماتهم ومسألة الصلح مع العدو الصهيوني

اعداد و تنظيم: الدكتور فتح الله بن تقي النجّار

واعظ زاده خراسانی، محمد، ۱۳۰٤ -
التبرک و التوسل و الصلح مع العدو الصهيونی/ رسالتين بين محمد واعظ زاده؛ شيخبن باز؛ تعليق حسين علی السقاف.— تهران: مشعر، ۱۳۸۳.
۹۶ ص.
ISBN 964-7635-65-6: ٤٥٠٠ ريال
عربی.
فهرستنويسی براساس اطلاعات فيپا.
کتابنامه: ص. ۹۱ - ۹۶؛ همچنين بەصورت زيرنويس.
۱.واعظ زادهخراسانی، محمد، ۱۳۰٤ -- نامەها. ۲.ابنباز، عبدالعزيز -- نامەها. ۳.تبرک. ٤.توسل. ۵.اسلام و صلح. ۶.اسلام و صهيونيسم. الف.ابنباز، عبدالعزيز Ibn Baz, Abd al - Aziz ibn Abd Allah ب.سقاف، حسن Saqqaf, Hasan Inbali ج.عنوان.

BP۲۲۶/۶۵/ ۲ت۲و ۲۹۷/۷۶

کتابخانەملیايران ۸۳-۲۹۹۵۳م

التبرّك والتوسّل والصلح مع العدو الصهيوني

المؤلّف:	الشيخ محمّد واعظزاده ـ الشيخ بن باز
الناشر:	دار نشر مشعر
الطبعة:	الأولى ـ ۱۴۲۶هـ. ق.
المطبعة:	دار الحديث
العدد:	۱۰۰۰ نسخة
السعر:	۴۵۰ تومان

ردمك ٩٦٤-٧٦٣٥-٦٥-٦ ISBN 964-7635-65-6

مقدمة

تبودلت منذ أمد رسالتان بين الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز، الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية والإرشاد والدعوة الإسلامية والمفتي العام بالمملكة العربية السعودية. الرسالة الأولى بعثت من مكّة المكرمة، أيّام الحج في ١١ ذي الحجة الحرام ١٤١٣ هـ. ق، والرسالة الثانية، صدرت إجابة للأولى من مكتب المفتي العام في ٦ من جمادى الثاني ١٤١٦هـ.ق، رقم ١٦٦٥ / ١، أي بعد ما يقارب سنتين وبضعة شهور.

تناولت الرسالة الأولى مسألتين مهمتين شغلتنا ولا تزالان الأوساط الدينيّة؛ ودور العلم في البلاد الإسلامية بل المجتمعات الاسلامية عامة على صعيدي الثقافة والسياسة.

الأولى: مسألة التبرك والتوسل بالنبي ﷺ وبالأولياء

في حياتهم ومماتهم. وهذه المسألة أحدثت ضجّة بين المسلمين منذ قرون بين موافق أو مخالف لها إطلاقاً، أو مفصِّل بين ما إذا خلصت من شائبة الشرك فتجوز، وإلّا فلا، وقد نشرت حولها مئات الكتب وآلاف الخطابات والبحوث.

والأستاذ الخراساني طرح المسألة على أساس أنّها مسألة خلافية بين المسلمين وحتى بين الصحابة أنفسهم، مشيراً إلى بعض ما يدعم رأيه، مؤكّداً على أنّ مثل هذه المسألة الخلافية سواء أجزناها أو رفضناها، لا ينبغي أن تكون مدعاة لتهمة الشرك ولا رمي القائلين بها إلى اعتقاد الشرك والخروج عن ربقة الإسلام.

المسألة الثانية: حول الصلح مع العدو الصهيوني، الذي أجازه الشيخ بن باز في بعض بحوثه إذا لم يكن في إمكان المسلمين الحرب مع هذا الكيان، وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني من خلال القتال، استناداً إلى صلح النبيّ ﷺ مع المشركين في الحديبيّة. وقد شغل بحث الأستاذ الخراساني حول هذه المسألة قسطاً كبيراً من رسالته، مركزاً على وجود فرق واضح بين صلح الحديبيّة وبين الصلح مع الكيان الصهيوني من نواحٍ شتى[1].

---

١ ـ راجع أيضاً بحث الأستاذ الدكتور عبد الهادي الفضلي، تحت عنوان: الرأي الفقهي في السلام مع إسرائيل، مجلة رسالة التقريب، العدد ١٥.

أجاب الشيخ بن باز عن المسألة الأولى مصرّحاً بوجود الخلاف فيها بين بعض الصحابة، ومفرّقاً في التبرك بآثار النبيّ، بين ما مسّ بدنه في حياته وبين غيره بعد وفاته، فجوّز الأوّل استناداً إلى شواهد كثيرة، ومنع الثاني لعدم الدليل على جوازه، وقد أطال البحث حول هذه المسألة وما شابهها مستنداً إلى ابن تيمية وغيره. ولكن الشيخ بن باز أمسك في رسالته عن الإجابة عن المسألة الثانية رغم أهميّتها القصوى في حياة المسلمين.

وقد كتب الأستاذ حسن بن علي السقاف تعليقاً على الرسالتين، وجاءت أكثر تعليقاته على رسالة الشيخ بن باز، أوضح فيها أنّ الشيخ بن باز لم يتعرّض لجميع جوانب المسألة، كما لم تكن الأدلّة التي أوردها في منع التبرّك بآثار النبيّ ﷺ والتوسّل بالأولياء، تامّة. وأشار الشيخ السقاف أيضاً إلى عدد من الأحاديث الصحيحة المنقولة عن النبيّ ﷺ، والآثار الثابتة عن الصحابة الدالّة على جواز التوسّل والتبرّك مطلقاً. كما ذكر أيضاً في أثناء البحث إقرار جمع من أئمة السلف والحفّاظ على جواز تلك الأمور.

ونحن إذ نشكر الأساتذة لهذه الروح الأخويّة والحوار العلمي الذي جرى بينهم في المسألتين ـ رغم البون الشاسع في وجهات النظر ـ بروح طيّبة واحترام متبادل، كما كانت عليه سيرة السلف الصالح من الصحابة الكرام وكثير من التابعين وجلّ

العلماء والعظام، رأينا أن نضع نص الحوار بين أيدي الباحثين ليكون نموذجاً للروح العلميّة الموضوعيّة المتوخّاة في مثل هذه المسائل الخلافيّة، علماً بأنّ مجلة «رسالة التقريب»[1] نشرت رسالة الأمين العام الشيخ محمّد واعظزاده ورسالة المفتي العام الشيخ بن باز في العدد السادس عشر ١٤١٨هـ. ونشرت تعليق حسن بن عليّ السقاف في العدد السابع عشر ١٤١٨هـ.

وقد نقلنا من هذه المجلة كلتا الرسالتين مع تعليقة الشيخ السقاف، وجمعناها في كراس صغير اشتمل على بعض الاضافات التي أوردناها على التعليقة، وتتضمن استخراج المصادر، وإيراد الشواهد، وبعض التوضيحات المناسبة في الحاشية. سائلين المولى تعالى أن يستفيد من هذا الكراس جميع المؤمنين والمؤمنات الذين يسعون دائماً للعمل بواجباتهم الشرعية عن فهم وتحقيق لا عن تقليد وتعصّب أعمى. والله المعين.

---

١ ـ «رسالة التقريب» مجلة يصدرها المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، فصليّة متخصصة تعنى بقضايا التقريب بين المذاهب ووحدة الأمّة الإسلامية.

رسالة الأستاذ الشيخ
محمد واعظ زاده الخراساني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. سماحة الأستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز المحترم / الرئيس العام لإدارة البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد.

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد:

لاحظت تركيزكم على مسألة التوحيد في عدد من أعداد مجلة البحوث الإسلامية، كما سمعتكم في جلستين وفقت لزيارتكم، تؤكدون تأكيداً متواصلاً على إرشاد الناس إلى التوحيد الخالص لله ربّ العالمين. ولا شك أنّه الأساس القويم، والركن الركين لهذا الدين الحنيف، بل هو محور كل أحكامه وشرائعه. وهذه ميزة لمستها في سماحتكم مشكورين.

ومع احترامي وتقديري لجهودكم في هذا السبيل، خطر

ببالي بعض الملاحظات، أحببت أن أبديها لكم راجياً أن يكون فيها خير الإسلام والمسلمين، والاعتصام بحبل الله المتين في سبيل تقارب المسلمين ووحدة صفوفهم في مجال العقيدة والشريعة.

أوّلاً: لاحظتكم تعبّرون دائماً عن بعض ما شاع بين المسلمين، من التبرك بآثار النبيّ ﷺ وبعض الأولياء، كمسح الجدران والأبواب في الحرم النبوي الشريف وغيره، شركاً وعبادة لغير الله. وكذلك طلب الحاجات منه ومنهم، ودعائهم، وما إلى ذلك.

إنّي أقول: هنا فرق بين ذلك، فطلب الحاجات من النبيّ ومن الأولياء، باعتبارهم يقضون الحاجات من دون الله أو مع الله، فهذا شرك جليّ لا شك فيه، لكن الأعمال الشائعة بين المسلمين، والتي لا ينهاهم عنها العلماء في شتّى أنحاء العالم الإسلامي من غير فرق بين مذهب وآخر، ليست هي في جوهرها طلباً للحاجات من النبيّ والأولياء، ولا اتخاذهم أرباباً من دون الله، بل مردّ ذلك كلّه (لو استثنينا عمل بعض الجهّال من العوام) إلى أحد الأمرين:

التبرّك والتوسّل بالنبيّ وآثاره، أو بغيره من المقرّبين إلى الله عزّ وجلّ.

فالتبرّك بآثار النبيّ من غير طلب الحاجة منه ولا دعائه،

فمنشؤه الحبّ والشوق الأكيد رجاء أن يعطيهم الله الخير بالتقرّب إلى نبيّه وإظهار المحبة له[1]، وكذلك بآثار غيره من المقرّبين عند الله.

وإنّي لا أجد مسلماً يعتقد أن الباب والجدار يقضيان الحاجات، ولا أنّ النبيّ (أو الوليّ) يقضيانها، بل لا يرجو بذلك إلّا الله إكراماً لنبيّه أو لأوليائه أن يفيض الله عليه من بركاته.

---

١ ـ وقد أحسن الذهبي وأجاد في كتابه «سير أعلام النبلاء» عند ترجمة الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ج ٤، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤، الرقم / ١٨٥) استطراداً للردّ على شيخه ابن تيمية حيث قال: «فَمَنْ وَقَفَ عند الحُجرة المقدّسة ذليلاً مُسَلِّماً، مُصلِّياً على نبيّه فيا طوبى له، فقد أَحْسَنَ الزيارة وأَجْمَلَ في التذلل والحُبّ وقد آتى بعبادة زائدة على من صَلّى عليه في أرضه أو في صلاته إذ الزائر له أجر الزيارة وأجر الصلاة عليه والمُصَلّي عليه في سائر البلاد له أجرُ الصلاة فقط فمن صلّى عليه واحدة صلّى الله عليه عشراً ولكنّ من زاره ـ صلوات الله عليه ـ وأساءَ أدب الزيارة أو سَجَدَ للقبر أو فَعَلَ ما لا يُشرع، فهذا فَعَلَ حسناً وسَيِّئاً فَيُعَلَّم برفق واللهُ غفور رحيم؛ فوالله ما يحصل الانزعاج لمسلم والصِّياح وتقبيل الجُدران وكثرة البكاء إلّا وهو مُحِبٌّ لله وللرسول فَحُبّه المعيار والفارق بين أهل الجنّة وأهل النار فزيارة قبره من أفضل القرب وشدّ الرحال إلى قبور الأنبياء والأولياء ولئن سَلَّمنا أنّه غير مأذونٍ فيه لعموم قوله صلوات الله عليه: «لا تشدُّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد» فَشَدُّ الرحال إلى نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم مستلزم لِشَدِّ الرحال إلى مسجده وذلك مشروع بلا نزاع إذ لا وصول إلى حُجرته إلّا بعد الدخول إلى مسجده فليبدأ بتحيّة المسجد ثمّ بتحيّة صاحب المسجد رزقنا الله وإيّاكم ذلك آمين». أوردنا تمام كلامه تتميماً للفائدة.

والتبرّك بآثار النبي كما تعلمون ـ ويعلمه كلّ من اطّلع على سيرة النبيّ ﷺ ـ كان معمولاً به في عهد النبيّ، فكانوا يتبركون بماء وضوئه وثوبه وطعامه وشرابه وشعره، وكلّ شيء منه ولم ينههم النبيّ عنه ولعلّكم تقولون: أجل، كان هذا، معمولاً به بالنسبة إلى الأحياء من الأولياء والأتقياء (كما شاهدت أصحابكم يتبركون بطعامكم) وأنّه خاص بالأحياء، دون الأموات، لعدم وجود دليل على جوازه إلّا في حال الحياة بالذات. فأقول: هناك بعض الآثار تدل على أنّ الصحابة قد تبرّكوا بآثار النبيّ بعد مماته، فعن عبد الله بن عمر ﷺ أنّه كان يمسح منبر النبيّ تبركاً به. وهناك شواهد، على أنّهم كانوا يحتفظون بشعر النبيّ، كما كان الخلفاء العباسيون، ومن بعدهم العثمانيون، يحتفظون بثوب النبيّ تبركاً به، ولا سيما في الحروب، ولم يمنعهم أحد العلماء الكبار والفقهاء المعترف بفقههم ودينهم.

وهنا يُعجِبني أن ألخص لسماحتكم كلام الأستاذ الدكتور سعيد رمضان العالم البوطي في هذا المجال نقلاً عن كتابه فقه السيرة النبوية (ص ٣٥٤) فإنّه بعد ما أشار إلى شطر ممّا يدل على جواز التوسل بالنبيّ ﷺ وبآثاره قال:

«وليس ثمة فرق بين أن يكون ذلك في حياته أو بعد وفاته. فآثار النبيّ لا تتصف بالحياة مطلقاً» سواء تعلّق التبرك

والتوسّل بها في حياته أو بعد وفاته، كما ثبت في صحيح البخاري في باب شيب رسول الله ﷺ.

ومع ذلك، فقد ضلّ أقوام لم تشعر أفئدتهم بمحبّة رسول الله، وراحوا يستنكرون التوسّل بذاته بعد وفاته، بحجّة أنّ تأثير النبيّ قد انقطع بوفاته، فالتوسل به، إنّما هو توسل بشيء لا تأثير له البتة.

وهذه حجة تدل -كما ترى- على جهل عجيب جداً، فهل ثبت لرسول الله تأثير ذاتي في الأشياء حال حياته، حتى نبحث عن مصير هذا التأثير من بعد وفاته؟ إن أحداً من المسلمين لا يستطيع أن ينسب أي تأثير ذاتي في الأشياء لغير الواحد الأحد جلّ جلاله ومن اعتقد خلاف هذا يكفر باجماع المسلمين كلّهم.

فمناط التبرك والتوسل به أو بآثاره ليس هو أسناد أي تأثير إليه، والعياذ بالله، وإنّما المناط كونه أفضل الخلائق عند الله علىٰ الإطلاق وكونه رحمة من الله للعباد، فهو التوسّل بقربه إلى ربّه وبرحمته الكبرى للخلق.

وبهذا المعنى كان الصحابة يتوسلون بآثاره من دون أن يجدوا فيه أي إنكار. وقد مرّ في هذا الكتاب (أي فقه السيرة) بيان استحباب الاستشفاع بأهل الصلاح والتقوى وأهل بيت النبوة في الاستسقاء وغيره، وإن ذلك

مِمّا أجمع عليه جمهور الأئمة والفقهاء بما فيهم الشوكاني وابن قدامة الحنبلي والصنعاني وغيرهم.

والفرق بعد هذا بين حياته وموته خلط عجيب غريب في البحث لا مسوّغ له «انتهى موضع الحاجة».

هذا كلّه بالنسبة إلى التبرك بآثار النبيّ حيّاً وميّتاً، وأمّا التوسّل بذاته أو بأحد من أهل بيته فهو كذلك، كما رأينا في كلام الدكتور البوطي، وكان معمولاً به حتى بعد وفاته كما استسقى الخليفة عمر ﷺ متوسّلاً بعمّ النبيّ العباس من دون أن ينكر عليه أحد من الصحابة، ومن دون أن يكون لحياة النبيّ وموته تأثير عنده في جواز التوسّل به.

ومردّ ذلك أنّ التبرّك بآثار النبيّ والتوسّل به وبآثاره وبذريّته وبالأتقياء من أتباعه ليس معناه طلب الحاجة منهم، ولا أن في شيء منها بما في ذلك ذات النبيّ تأثيراً في رفع الحاجات ودفع الملمات أو أنّه يضرّ وينفع، كما ورد في كلامكم في صدد النهي عنه (أنّه لا يضر ولا ينفع)، فهذا تحويل للمسألة عن جوهرها، بل كل ذلك يُعَدُّ للنبي وغيره من المقربين استجلاباً لرحمة الله تبارك وتعالى، لما نعلم من منزلتهم عند الله، استناداً إلى سيرته وسيرة المسلمين، فلا يقاس هذا بعمل المشركين في شأن آلهتهم، حيث كانوا يعتقدون فيها التأثير في

دفع الملمات ورفع الحاجات، إمّا مباشرة أو بالاشتراك مع الله.

كما لا ينبغي الاستشهاد على حرمة التبرّك والتوسّل (بالمعنى المذكور) وكونهما شركاً بما ورد من الآيات إدانة للمشركين، فإن ذلك ليس منه في شيء، والفرق بينهما واضح جليّ، فهذا مظهر من مظاهر الشرك، وذلك مظهر من مظاهر التوحيد وحب الله وأوليائه.

بقي هنا أمران؛ **الأوّل**: أن يقول قائل: نحن نسلّم بجواز التبرك والتوسّل للعلماء الذين فهموا جوهر الدين، إلّا أنّ ذلك ممنوع على العوام لأنّهم سوف يحولونهما إلى الشرك، حيث يعتقدون للنبي وآثاره وللأولياء تأثيراً ذاتياً في رفع الحاجات أو دفع المضرّات، فيجب المنع عنهما سدّاً للذرائع.

وهذا ما سمعنا به من الأستاذ الدكتور محمد بن سعد شُوَيعر يوم حضرنا عندكم وجلسنا على مائدتكم مشكورين.

والجواب على هذا الكلام سهل، فإنّه إذا ثبت جواز عمل بل استحبابه بدليل قطعي فلا يجوز المنع عنه بقول مطلق، خوفاً من الجُهّال أن يحولوه إلى ما فيه لون من الشرك، وإلّا كان ينبغي للرسول ﷺ نهي الناس عن التبرك بآثاره سداً للذريعة، كما كان ينبغي له أن يمنع الناس عن زيارة القبور حذراً من أنّ الجُهّال يتّخذونها صنماً يعبد، أو يمنع من استلام الحجر لنفس السبب، هذا ليس هو الطريق الوحيد والقول السديد لسد

الذرائع، بل الطريق هو مراقبة العلماء الذين هم ورثة الأنبياء والذين هم أمناء الله على حلاله وحرامه، فإنّهم أمروا بحفظ الناس عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين كما جاء في الحديث (الكافي: ج ١، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء، ص ٣٢) من غير أن يحرّموا حلالاً أو يحلّلوا حراماً، ويفرّقوا في حكم واحد بين العوام والخواص.

الأمر الثاني: إنّ من يجوّز التبرك والتوسّل هم جمهور العلماء[١] في قبال جماعة أقل منهم بكثير لا يجوّزونهما، ولا ريب أن المجوزين اختاروا الجواز بعد الوقوف على الآراء، وبعد البحث والفحص عن الأدلّة، والإطلاع على ما أبداه الشيخان السلفيّان الشيخ ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهّاب وأتباعهما، فهؤلاء لم يقتنعوا طوال هذه القرون السبعة إلى يومنا هذا بحجج مخالفيهم، فهم مجتهدون، ولكلّ مجتهد مصيب أجران، وللمخطئ أجر واحد، كما هو ثابت عند الفقهاء فالمسألة بعد أن عادت خلافية اجتهاديّة، فهل تسمحون في مثل هذه المسألة التي جلُّ العلماء على جوازها وقليل منهم على حرمتها، نسبة الكفر والشرك بل الفسق والضلال إلى هؤلاء الجمّ الغفير المعترف بفقههم وتقواهم؟ فما هو الفارق إذاً بين

١ ـ انظر: كتاب تقي الدين السبكي «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» لا سيما الباب الرابع، الباب السابع فإنّه أورد سرد فتاوى كثير من العلماء في المقام.

القطعيّات والظنيّات؟ سواء في حقل العقيدة أو في حقل الشريعة؟ إنّما الحكم بالكفر ثابت فيمن أنكر ضرورياً من ضروريات الدين ليس إلّا، دون مسألة خلافيّة؛ هي معترك الآراء بين الفقهاء.

فأقلّ ما يقال في مثل هذه المسألة الخلافية هو الاحتياط بالإمساك عن التقوّل فيهم، حتى ترجع المسألة قطعيّة، والاكتفاء لمن لا يجوّزه بالوعظ والإرشاد، إذا رآه شركاً أو بدعة أو ضلالاً، فهذا منتهى المطاف في أداء الواجب من مثله. وقد مرّ بنا أن استهللنا كلامنا بالتقدير لجهودكم في سبيل إرساء أمر التوحيد، وهذا بنفسه سعي مشكور أغتبطكم عليه، لولا أن ينضمّ إليه إطلاق القول بالشرك أو الكفر فيمن جوّز هذا العمل عن اجتهاد ونظر، من دون تقليد أعمى، ولا جهل بالكتاب والسنّة وبآراء الفقهاء، الموافق منهم والمخالف.

ثانياً: أحببت الإشارة إلى مسألة أخرى لها أهميّتها، وهي ما أفتيتم بشأن مسألة فلسطين، حيث تقولون:

«إنّه يجب على المسلمين وعلى الدول الإسلاميّة والأغنياء والمسؤولين أن يبذلوا جهودهم ووسعهم في جهاد أعداء الله اليهود، أو فيما تيسر من الصلح إن لم يتيسر الجهاد، صلحاً عادلاً يحصل به للفلسطينيين إقامة

دولتهم على أرضهم، وسلامتهم من الأذى من عدو الله اليهود، مثلما صالح النبيّ أهل مكّة، وأهل مكّة في ذلك الوقت أكثر من اليهود الآن، وإن المشركين والوثنيين أكثر كفراً من أهل الكتاب، فقد أباح الله طعام أهل الكتاب والمحصنات من نسائهم، ولم يبح طعام الكفار من المشركين، ولا نساءهم وصالحهم النبيّ ﷺ على وضع الحرب عشر سنين، يأمن فيها الناس ويكفّ بعضهم عن بعض، وكان في هذا الصلح خير عظيم للمسلمين، وإن كان فيه غضاضة عليهم بعض الشيّ. لكن رضيه النبيّ ﷺ للمصلحة العامة.

فإذا لم يتيسر الاستيلاء على الكفرة، والقضاء عليهم، فالصلح جائز لمصلحة المسلمين، وأمنهم واعطائهم بعض الحقوق...» (مجلة البحوث الإسلامية[1]: رقم ٣٥، ص ٢٤).

وهذه الفتيا منكم إنّما صدرت ولا شك إخلاصاً للإسلام والمسلمين، وحرصاً على إرشاد الأمّة إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم، إلّا أنّ فيها بعض الملاحظات، فهي

١ ـ مجلة البحوث الإسلامية: مجلة دورية تصدر عن رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ـ الرياض.

تحتوي شطرين:

الشطر الأوّل: وجود حرب اليهود وبذل الجهود في جهاد أعداء الله اليهود. وهذا ما يوافقكم عليه علماء الإسلام جميعاً شيعة وسنّة، ولعلّكم لمستم موقف الشيعة، في مكّة المكرّمة عبر شعاراتهم، أو سمعتم به عن طريق المذياع أو قرأتم عنه في الجرائد، أنّهم أشدّ الناس على الكفّار ولا سيما على اليهود. فهذا حق صريح، ورأيكم حجة على جميع المسلمين حكومات وشعوباً، جزاكم الله عنهم خير الجزاء، وشكر مساعيكم، فقد أديتم واجبكم أمام الله تبارك وتعالى وأمام المسلمين قاطبة.

وأمّا **الشطر الثاني** وهو ما تيسر من الصلح إن لم يتيسر الجهاد صلحاً عادلاً إلى آخر ما أبديتم من الرأي باخلاص فيجب الوقوف عنده طويلاً.

لا ريب أنّ المسألة لو كانت كما اقترحتم وكانت القيود والشروط محقّقة بالشكل الذي قيّدتم، فالحكم هو ما صرحتم به، إلّا أنّ المسألة مع الأسف الشديد ليست بهذه السهولة، ومغزى كلامي أنّ البحث ليس في الكبرى من الدليل، وإنّما هو في الصغرى، وتوضيحها كما يأتي:

أوّلاً: إنّ الجهاد مع اليهود ميسور وبابه مفتوح بمصراعيه أمام المسلمين، إلّا أنّ حكّام المسلمين لم يقفوا يوماً ولا يريدون أن يقفوا أمام العدوّ بكل جهودهم وإمكانياتهم، فإنّ

العرب طرحوا القضيّة منذ أربعين سنة ولحد الآن قضية عربيّة، وليست إسلاميّة، وهذه أوّل ضربة وجهوها إلى القضية، حيث أبعدوا بهذا المشروع العنصري معظم المسلمين عن ساحة المعركة، ولا أقل من أنّ ذلك أصبح عذراً لأولئك الحكام الذين لا علاقة لهم بشؤون المسلمين، فكانوا يقولون كما سمعت مراراً من أعوان الشاه في إيران: «هذه مشكلة العرب مع اليهود لا شأن لنا فيها» فلم يكونوا يسمعون صرخات المسلمين والعلماء من أنّها إسلاميّة، بحجّة أنّ العرب يعدّونها مسألة عربيّة.

وأمثال هؤلاء الحكّام من العرب وغيرهم يطيقون استماع صرخات هؤلاء الشباب والأطفال المحاربين بالحجارة داخل الأرض المحتلة وهتافاتهم: «الله أكبر» «نحن مسلمون» ولا أن يروا في التلفزة صلاتهم حول المسجد الأقصى، لأنّ ذلك سوف يمثل إسلاميّة القضيّة فتأخذ العذر من أيديهم.

ثانياً: حتى العرب أنفسهم الذين احتكروا المسألة بحجّة أنّها عربيّة، وأنّها مسألتهم دون سائر المسلمين لا يتفقون على كلمة واحدة، ولم يجهزوا إمكانياتهم أمام العدوّ، ولم يقفوا صفّاً واحداً، فبدلاً من ذلك كلّه، افترقوا أحزاباً وشعوباً يهاجم بعضهم بعضاً، عسكرياً وإعلامياً، لا شيء إلّا لصالحهم ولصالح العدوّ، فلم يجهزوا أنفسهم للمعركة لا هم ولا سائر المسلمين ولم يمتثلوا أمر ربّهم: ﴿**وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ومن رباط**

الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم﴾ (الأنفال / ٦٠) فعندهم البترول الذي هو شريان حياة الأعداء، فلم يستفيدوا من هذه القوّة الهائلة التي هي أقوى بكثير من رباط الخيل ومن أي قوّة توجد في العالم.

كما أنّهم لم يهتموا بقول ربّهم: **﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء﴾** (المائدة / ٥١) وما بمعناه في الكتاب والسنّة.

فمن منهم لا يتّخذ أعداء الله أولياء، ولا يميل إلى اليمين والشمال (وقد سقط بحمد الله) ولا يعتمد ولا يستنصر بالأعداء (سوى النزر اليسير)، ولا يركع لصنم منهم ولا يسجد؟ وبعضهم لا يأكل ولا يشرب إلّا بأذنه؟

ومن خفى عليه هذا فليس له الدخول في المعارك السياسية وإظهار الرأي فيها.

والعجب كلّ العجب صمتُ بعض العلماء عن هؤلاء الحكام الركع السجود أمام الأصنام الطواغيت، ثم ينادي ويحكم بكفر وشرك أولئك المسلمين المساكين، الذين بذلوا كل ما عندهم، وتحمّلوا المشاق، وجاؤوا من كلّ فجّ عميق، حتى نالوا زيارة النبيّ، وقلوبهم ملئت بحبّه، فقبّلوا الباب والشُبّاك حبّاً له، رجاء التقرّب إلى الله بحبّه، ويرون هذا منتهى أملهم من الحياة، فإذا بعالم أو مسؤول سكت عن ذلك الشرك الكبير وعن

هؤلاء الأبالسة الكبار، يضربه بالسياط ويشتمه باللسان، ويكرر عليه: «هذا شرك، هذا كفر»، أليس هذا إبعاد المسلمين المخلصين عن الدين، وعن ساحة القتال مع اليهود ومع سائر أعداء الدين؟ فإنّه إذا كان كافراً ومشركاً فلماذا يضحي بنفسه في المعركة في سبيل الإسلام؟

وأنا أقول بصراحة: لو أنّ العلماء ومن وراءهم (بل ومن فوقهم!) الحكّام لم يخطئوا الطريق، واستقروا على الصراط القويم، لأمكن لهم تجهيز الملايين من الشبّان المسلمين الغيارى على الإسلام ضد اليهود، ولو تحقّق هذا الحلم يوماً ما فإنّا نرى أن كلمة الله هي العليا، وأنّ الله يحقق وعده: **﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبّت أقدامكم﴾** (محمّد / ٧).

ثالثاً: الاستشهاد للصلح مع اليهود بمثل ما صالح النبيّ أهل مكّة والمشركين عجيب فهو قياس مع الفارق، وفيه وجوه من الخلط والتمويه:

١ ـ إنّ النبيّ صالح أهل مكّة من موقف القوّة دون الضعف كما قال تعالى: **﴿وهو الذي كفّ أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكّة من بعد أن أظفركم عليهم، وكان الله بما تعملون بصيراً﴾** (الفتح / ٢٤) مع أنّ حكّام العرب حينما يريدون أن يساوموا على الصلح مع العدو، إنّما هم في منتهى الضعف (ولا سيّما بعد حرب الخليج) سياسياً وعسكرياً والشيطان الأكبر

الحامي لإسرائيل، رست أقدامه على أرضهم بكل ما له من العدّة والعدد، وله حق الحياة والبقاء على جملة من الحكام، فهم عبيد في قبضته، يحق لهم أن يركعوا ويسجدوا أمامه آناء الليل وأطراف النهار وأنّهم ليبذلون أموال المسلمين ويعرضون شعوبهم المساكين إلى الكفّار بالمجّان، لا لشيء سوى الاحتفاظ على منصبهم، فهم متسلطون على أعناق الشعوب، راكعون أمام الأعداء. «أُسد عليَّ وفي الحروب نعامة». وفي مثل هذه الحالة يريدون أن يجلسوا مع العدوّ حول طاولة المفاوضات للسلام (العادل)!!

ومن الدليل على ضعف المشركين وقوّة المسلمين في الحديبيّة قول النبيّ ﷺ لرسول المشركين عنده (بُدَيلُ بنُ وَرقاءَ الخُزاعِيُّ):

«...إنّ قريشاً قد نَهِكَتْهُم[1] الحَرْبُ، وأضَرَّت بهم فإن شاؤوا مادَدْتُهم[2] مُدَّةً ويُخَلُّوا بَيني وبين الناس... إلى أن قال: وإن هُم أبَوا فَوَالّذي نفسي بِيَدِه لأقاتلَنَّهُم عَلى أمري هذا حَتّى تَنْفَرِدَ سالِفَتي وَلَيُنَفِذَنَّ[3] اللهُ أمرَه».

١ ـ نهكتهم: بكسر الهاء وفتحها: ضعفتهم.
٢ ـ ماددتهم: صالحتهم.
٣ ـ ولينفذنّ: من الإنفاذ بمعنى الإمضاء.

وإن مبايعته المسلمين على الحرب والتضحية بالنفس والمال كان استعداداً كاملاً للحرب ثم إنّ عروة بن مسعود رسول المشركين الآخر لديه حينما رجع إلى المشركين قال لهم: «فَوَاللهِ ما تَنَخَّمَ رسولُ اللهِ نُخامَةً إلاّ وَقَعَتْ في كَفِّ رَجُلٍ منهم فَدَلَكَ به وجهَهُ وجِلْدَه، وإذا أَمَرَهُم بأمرٍ ابْتَدروا أمرَه وإذا تَوَضَّأَ كادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلى وُضُوئِه وإذا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أصْواتَهم عِندَه وما يُحِدُّونَ النَّظَرَ إليهِ تَعظِيماً لَه، أي قوم، وَاللهِ لَقَد وَفَدتُ عَلَى المُلوكِ وَوَفدتُ على قَيْصَر وكِسرَى والنَّجاشِي، وَاللهِ إنْ رأيتُ مَلِكاً يُعظِّمُه أصحابُه ما يُعَظِّمُ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّداً... وإنَّه قَد عَرَضَ عليكم خُطَّةَ رُشْدٍ فَأَقْبَلُوها...» رواه: البخاري وغيره بتفاوت (صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام: ج ٣، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥). وقد أورد المحققون لمسند أحمد مصادر تلك الرواية (انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل: ج ٣١، ص ٢٤٣، الرقم ١٨٩٢٨).

٢ ـ إنّ اليهود ليسوا وحدهم الذين يحاربون شعب فلسطين، بل وقف إلى جنبهم طواغيت العالم الذين غرسوا هذه الشجرة الخبيثة في أرض الإسلام وهم الذين يحاربون الإسلام والمسلمين، فندخل في الصلح معهم، لأنّهم أقل من المشركين؟

وليس هؤلاء الطواغيت، ولا حتى اليهود الذين استولوا على أرض فلسطين بأهل كتاب، وإنّما هم ملاحدة، دينهم

الدولار، وأمنيتهم الاستيلاء على ثروات الأرض، فإنّ اليهود في فلسطين معظمهم صهاينة ليسوا بأهل كتاب ولا أهل دين، بل هم حزب سياسي عنصري.

على أنّ اليهود في العالم يعدّون بعشرات الملايين، وكلّهم مع يهود فلسطين، وبيدهم ثروات هائلة، وفي قبضتهم السوق العالمي والمصانع والسفن والأسلحة، ووسائل الإعلام العالمي؛ فكيف يجوز أن يقال: أنّ اليهود اليوم أقل من أهل مكة في ذلك اليوم؟

فيجب إذاً أن نضع هذه الأشياء في الميزان ثم نحكم بالصلح، وبدونها لم يتحقق صلح عادل.

٣ ـ إنّ الصلح كان مع أهل مكّة بأمر من الله دون مشورة المؤمنين بل أكثرهم قاوموا النبيّ ﷺ أمام عقد الصلح وعند بعض بنوده، حتى أنزل الله سورة الفتح وكشف النقاب عن وجه الصلح، وعدّه فتحاً مبيناً، ومع ذلك لم يعترف كثير منهم في صميم قلوبهم وباقتناع نفسي منهم بأنّه كان خيراً، حتى رأوا النتيجة ماثلة أمامهم بعد مدّة.

٤ ـ كانت هناك حِكَم وأسباب جاءت في سورة الفتح تصريحاً أو إيماء، كالحفاظ على المؤمنين والمؤمنات القاطنين بمكّة يومئذ الذين لم يعرف أشخاصهم، وكالحصول على الأرضيّة المناسبة لاختلاط المسلمين بالمشركين، وتبيين الإسلام لهم

واكتساب قلوبهم صوب المسلمين، وغير ذلك ممّا صرحتم به في مقالكم، ويعلم بالتدبر في سورة الفتح وفي الحوادث التي حدثت عقيب الصلح، ولا يوجد شيء من هذه الحِكَم والأسباب في الصلح مع اليهود الآن، بل الأمر بالعكس كما سنوضح.

٥ ـ اليهود الآن بما أعدوا واستعدّوا للمعركة الحاسمة، معتمدون على تلك القوى العالميّة الشيطانية، قادرون على أن يقضوا على الشعب الفلسطيني، ومن جاورهم من الشعوب، ولا سيما القاطنين في أرض الجزيرة العربيّة التي لليهود فيها مطامع تاريخية؛ كأراضي بني النضير وبني قريظة وأراضي خيبر وغيرها، في طرفة عين، ولعلّهم يفعلونها يوماً من الأيّام (لا قدر الله هذا اليوم). فهم حينما يفاوضون العرب من أجل السلام، لم يقصدوا السلام، ولم يكن خوفاً من العرب، إنّما يريدون أن يسيطروا على أراضيهم وثرواتهم برفق وبرضاً منهم أو من حكّامهم، ليتدخلوا في شؤونهم ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، فيكونوا أحراراً فيما يعملون في تلك البقاع، ويتخذوا من تلك الشعوب أداة لبسط سلطانهم عليهم وعلى العالم الإسلامي كلّه، ويتعاملوا معهم معاملة السيد مع عبيده، والملك مع رعيّته طوال الدهر.

ويرون أن الصلح المنشود هو الطريق الوحيد للوصول إلى مطامعهم، حتى أنّهم يمهلون أمر الصلح عمداً، ويسوّفونه

قصداً، لإرضاء النفوس شيئاً فشيئاً، حتى يقتنعوا بأنّه لا طريق للخلاص سوى الصلح والسلام.

مع أنّ مثل هذا الصلح هو الرصاصة الأخيرة لسقوط هذه الشعوب ثم لسقوط العالم الإسلامي والمسلمين في أيدي اليهود. فأين الصلح العادل؟ ليس هذا سوى الاستسلام المطلق دون السلام العادل.

ثمّ إنّ اليهود، متى التزموا بعهودهم طوال دهرهم وخاصة في مسألة فلسطين لكي نثق بهم؟ وأخيراً؛ لو فرضنا حصول كل هذه الشروط والقيود، فإنّ الحكّام لا نثق بهم وسوف يتخذون من هذه الفتيا ذريعة لالتباس الأمر على الشعوب، وسيفاوضون العدو في صالحهم أكثر من صالح الشعوب، وسيكون هذا الحكم من سماحتكم مبدأ شرعية اليهود وشرعية عمل الحكام الذين أجروا عقد الصلح ومفاوضة السلام معهم.

فأيّاكم أن تجعلوا رقبتكم قنطرة لهؤلاء، والصواب هو الاكتفاء منكم بالشطر الأوّل من الفتيا، والإنصراف عن الشطر الثاني رأساً، والمرجو منكم أن تأخذوا هذه السطور بعين الاعتبار، ثم الإجابة عليها، فإنّي ما أردت إلّا الإصلاح ما استطعت، والله من وراء القصد، والسلام عليكم ورحمة الله.

محمد واعظ زاده الخراساني

مكّة المكرمة ١١ ذي الحجة الحرام سنة ١٤١٣ هجرية

رسالة الأستاذ
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة المكرم الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني منحني الله وإياه الفقه في الدين، وأعاذنا جميعاً من طريق المغضوب عليهم والضالين آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أمّا بعد.

فقد وصلني كتابكم وصلكم الله بحبل الهدى والتوفيق وجميع ما شرحتم كان معلوماً.

وقد وقع في كتابكم أمور تحتاج إلى كشف وإيضاح، وإزالة ما قد وقع لكم من الشبهة عملاً بقول النبيّ ﷺ: «**الدين نصيحة**»[1] وقوله ﷺ: «**من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله**»[2]

---

١ ـ مسند أحمد: ٥ / ٣١٨ / ٣٢٨١ وبهامشه ثبت لمصادر أخرى.

٢ ـ مسند أحمد: ٢٨ / ٣١٣ / ١٧٠٨٤ ومصادر أخرى ثبت في هامشه.

وغيرهما من الأحاديث الكثيرة في هذا الباب.

وقد أرشد إلى ذلك مولانا سبحانه في قوله عزّ وجلّ: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ (المائدة / ٣) وقوله سبحانه: ﴿أدع إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (النحل / ١٢٥).

فأقول: ذكرتم في كتابكم ما نصّه: «ومع احترامي وتقديري لجهودكم في هذا السبيل خطر ببالي بعض الملاحظات، أحببت أن أبديها لكم راجياً أن يكون فيها خير الإسلام والمسلمين، والاعتصام بحبل الله المتين في سبيل تقارب المسلمين، ووحدة صفوفهم في مجال العقيدة والشريعة».

أوّلاً: لاحظتكم تعبّرون دائماً عن بعض ما شاع بين المسلمين، من التبرك بآثار النبيّ ﷺ وبعض الأولياء، كمسح الجدران والأبواب في الحرم النبوي الشريف وغيره، شركاً وعبادة لغير الله، وكذلك طلب الحاجات منه ومنهم، ودعائهم، وما إلى ذلك.

إنّي أقول: هنا فرق بين ذلك، فطلب الحاجات من النبيّ ومن الأولياء، باعتبارهم يقضون الحاجات من دون الله أو مع الله، فهذا شرك جليّ لا شك فيه، لكن الأعمال الشائعة بين المسلمين، والتي لا ينهاهم عنها العلماء في شتّى أنحاء العالم

الإسلامي من غير فرق بين مذهب وآخر، ليست هي في جوهرها طلباً للحاجات من النبيّ والأولياء، ولا اتخاذهم أرباباً من دون الله، بل مردّ ذلك كلّه (لو استثنينا عمل بعض الجهّال من العوام) إلى أحد أمرين: التبرّك والتوسّل بالنبيّ وآثاره، أو بغيره من المقرّبين إلى الله عزّ وجلّ.

فالتبرّك بآثار النبيّ من غير طلب الحاجة منه ولا دعائه، فمنشؤه الحبّ والشوق الأكيد رجاء أن يعطيهم الله الخير بالتقرّب إلى نبيّه وإظهار المحبة له، وكذلك بآثار غيره من المقرّبين عند الله.

وإنّي لا أجد مسلماً يعتقد أن الباب والجدار يقضيان الحاجات، ولا أنّ النبيّ (أو الوليّ) يقضيانها، بل لا يرجو بذلك إلّا الله إكراماً لنبيّه أو لأوليائه أن يفيض الله عليه من بركاته.

والتبرّك بآثار النبي كما تعلمون ـ ويعلمه كلّ من اطّلع على سيرة النبيّ ﷺ ـ كان معمولاً به في عهد النبيّ، فكانوا يتبركون بماء وضوئه وثوبه وطعامه وشرابه وشعره، وكلّ شيء منه ولم ينههم النبيّ عنه ولعلّكم تقولون: أجل، كان هذا، معمولاً به بالنسبة إلى الأحياء من الأولياء والأتقياء (كما شاهدت أصحابكم يتبركون بطعامكم) وأنّه خاص بالأحياء، دون الأموات، لعدم وجود دليل على جوازه إلّا في حال الحياة

بالذات. فأقول: هناك بعض الآثار تدل على أنّ الصحابة قد تبرّكوا بآثار النبيّ بعد مماته، فعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنّه كان يمسح منبر النبيّ تبركاً به. وهناك شواهد، على أنّهم كانوا يحتفظون بشعر النبيّ، كما كان الخلفاء العباسيون، ومن بعدهم العثمانيون، يحتفظون بثوب النبيّ تبركاً به، ولا سيما في الحروب، ولم يمنعهم أحد العلماء الكبار والفقهاء المعترف بفقههم ودينهم، انتهى المقصود من كلامكم.

والجواب أن يقال: ما ذكرتم فيه تفصيل:

فأمّا التبرك بما مسّ جسده -عليه الصلاة والسلام- من وضوء أو عرق أو شعر ونحو ذلك. فهذا أمر معروف وجائز عند الصحابة -رضي الله عنهم- وأتباعهم بإحسان. لما في ذلك من الخير والبركة. وهذا أقرهم النبيّ صلى الله عليه وسلم.

فأمّا التمسح بالأبواب والجدران والشبابيك ونحوها في المسجد الحرام أو المسجد النبوي، فبدعة لا أصل لها، والواجب تركها لأن العبادات توقيفية لا يجوز منها إلّا ما أقرّه الشرع لقول النبي صلى الله عليه وسلّم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[1] متفق على صحته. وفي رواية لمسلم، وعلّقها البخاري ﷺ في صحيحه جازماً بها: «**من عمل**

١- صحيح مسلم: ٣ / ١٣٤٣ / ١٧١٨.

عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[١].

وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه، قال كان النبيّ صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته يوم الجمعة:

«أمّا بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمّد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»[٢].

والأحاديث في ذلك كثيرة. فالواجب على المسلمين التقيد في ذلك بما شرعه الله كاستلام الحجر الأسود وتقبيله، واستلام الركن اليماني. ولهذا صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه قال لما قبل الحجر الأسود:

«إنّي أعلم أنّك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت النبيّ صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك»[٣].

وبذلك يعلم أن استلام بقية أركان الكعبة، وبقية الجدران والأعمدة غير مشروع لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعله ولم يرشد إليه

١ـ صحيح البخاري ص ٤٣ في باب «خلق أفعال العباد» وصحيح مسلم: ٣ / ١٣٤٤ / ١٧١٨. وانظر مصادر أخرى للحديث في هامش مسند أحمد: ٤٢ / ٦٢ / ٢٥١٢٨.

٢ـ صحيح مسلم: ٢ / ٥٩٢ / ٨٦٧ (٤٣).

٣ـ مسند أحمد: ١ / ٢٨٢ / ١٣١.

ولأنّ ذلك من وسائل الشرك وهكذا الجدران والأعمدة والشبابيك وجدران الحجرة النبوية من باب أولى لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم لم يشرع ذلك ولم يرشد إليه ولم يفعله أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ.

وأمّا ما نقل عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ من تتبع آثار النبيّ صلى الله عليه وسلم واستلامه المنبر فهذا اجتهاد منه ﷺ، لم يوافقه عليه أبوه ولا غيره من أصحاب النبي ﷺ. وهم أعلم منه بهذا الأمر، وعملهم موافق لما دلت عليه الأحاديث الصحيحة. وقد قطع عمر ﷺ، الشجرة التي بويع تحتها النبيّ صلى الله عليه وسلم في الحديبية، لما بلغه أنّ بعض الناس يذهبون إليها ويصلون عندها خوفاً من الفتنة بها، وسداً للذريعة.

وأمّا دعاء الأنبياء والأولياء والاستغاثة بهم والنذر لهم ونحو ذلك فهو الشرك الأكبر وهو الذي كان يفعله كفار قريش مع أصنامهم وأوثانهم، وهكذا بقية المشركين يقصدون بذلك أنها تشفع لهم عند الله، وتقربهم إليه زلفى، ولم يعتقدوا أنها هي التي تقضي حاجاتهم وتشفي مرضاهم وتنصرهم على عدوهم، كما بين الله سبحانه ذلك عنهم في قوله سبحانه: ﴿**ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم، ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله**﴾ (يونس/١٨). فرد عليهم سبحانه بقوله: ﴿**قل أتنبئون الله**

بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عمّا يشركون﴾ (يونس / ١٨).

وقال عزّ وجل في سورة الزمر: **﴿فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا لله الدين الخالص، والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلّا ليقربونا إلى الله زلفى، إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون، إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار﴾** (الزمر / ٣) فأبان سبحانه في هذه الآية الكريمة: أنّ الكفار لم يقصدوا من آلهتهم أنهم يشفون مرضاهم، أو يقضون حوائجهم وإنّما أرادوا منهم أنّهم يقربونهم إلى الله زلفى، فأكذبهم سبحانه ورد عليهم قولهم بقوله سبحانه: **﴿إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار﴾** (الزمر / ٣) فسماهم كذبة وكفاراً بهذا الأمر.

فالواجب على مثلكم تدبر هذا المقام وإعطاؤه ما يستحق من العناية. ويدل على كفرهم أيضاً بهذا الاعتقاد، قوله سبحانه: **﴿ومن يدعُ من دون الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنّما حسابه عند ربّه إنّه لا يفلح الكافرون﴾** (المؤمنون / ١١٧) فسماهم في هذه الآية كفاراً وحكم عليهم بذلك لمجرد الدعاء لغير الله من الأنبياء والملائكة والجن وغيرهم.

ويدل على ذلك أيضاً قوله سبحانه في سورة فاطر: **﴿ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير * إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا**

لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير﴾ (فاطر / ١٣ ـ ١٤) فحكم سبحانه بهذه الآية على أنّ دعاء المشركين لغير الله، من الأنبياء والأولياء، أو الملائكة أو الجن، أو الأصنام أو غير ذلك بأنّه شرك[1]، والآيات في هذا المعنى لمن تدبر

---

١ ـ من المناسب هنا وفي مقام المقارنة بين عمل المسلمين في التبرّك والتوسّل وبين عمل المشركين، أن نلفت نظر القراء الكرام إلى عدد من النقاط المهمة، حتّى لا نتهم أحداً أو نَصِف عملاً بالشرك اعتباطاً وبلا دليل:

الأولى: إنّ الشرك بالله تعالى من أعظم الكبائر وظلم عظيم لا يغتفر، حيث قال تعالى: ﴿إنّ الشرك لظلم عظيم﴾ (لقمان / ١٣)، وقال: ﴿إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر دون ذلك لمن يشاء...﴾ (النساء / ٤٨ و١١٦). وعلى هذا، يجب علينا أن نتجنب اتّهام أي شخص أو وصفه بهذا الظلم العظيم والعمل القبيح الذي لا يغتفر، خاصة إذا ما كان هذا الشخص من المسلمين المعتقدين بالله والنبوة والمعاد، إلّا بإقامة الأدلّة القوية المحكمة على ذلك.

الثانية: إنّ العبادة تختص بالله وحده فقط ولا تليق إلّا به، ولم يأذن الله تعالى لأي أحد أن يجعل نفسه ـ ولو للحظة واحدة ـ إلهاً ومعبوداً؛ ولهذا لا يعتبر سجود الملائكة لآدم (البقرة / ٣٤) أو سجود أخوة يوسف ليوسف (يوسف / ١٠٠) من نوع عبادة غير الله تعالى. كما إنّ ما كان يفعله المؤمنون الموحدون من طوافهم حول الكعبة وسعيهم بين الصفا والمروة، لم يكن عبادة للكعبة أو الصفا والمروة فقد كانوا واقفين على هذا الأصل الأساسي؛ كما أنّهم في حياة النبيّ لم يظنّوا ولم يتوهّموا أبداً أنّهم يعبدون النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عندما يطلبون شفاعته، أو عندما يتبركون بأعضاء بدنه وملابسه أو عندما يتوسّلون به إلى الله في طلب حوائجهم وكذلك الحال أيضاً بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم

←

→ فكلّ مؤمن موحّد يعتقد أنّ العبادة تختص بالله تعالى فقط، أمّا تلك الأمور فهي خارجة عن دائرة عبادة غير الله تعالى. أمّا المشركون فقد كانوا يعبدون شفعاءهم لأنّهم يعتبرونهم آلِهَتَهُم، كما قال الله تعالى عنهم: ﴿**ومانَعبُدهم إلّا ليقرِّبونا إلى اللهِ زُلفى**﴾ (الزمر / ٣) وهنا يمكن التفاوت الأساسي بين إيمان الموحّدين وتوهّم وظنّ المشركين، إذن فما معنى ذلك القياس والتشبيه، تشبيه المسلمين بالمشركين وقياسهم بهم، مع وضوح الفارق بين الأمرين. كما توجد نقاط كثيرة حول التفاوت بين إيمان الموحّدين وظنّ وتوهّم المشركين، سنشير إلى عدد منها ضمن تعليقاتنا على رسالة الأستاذ السقاف.

الثالثة: إنّ الشرك لا يقبل البرهان كما لا يقبل الاستثناء، فيقول تعالى: ﴿**ومَن يَدْعُ مع اللهِ إلهاً آخر لا برهان له...**﴾ (المؤمنون / ١١٧)، فجملة (لا برهان له) صفة لإله آخر. فلا دليل على عمل المشركين؛ بل لا يمكن لأي شخص إتخذ إلهاً آخر غير الله، إقامة الدليل على عمله سوى اتّباع الظنّ وهوى النفس، كما يقول تعالى: ﴿**إن يتبعون إلّا الظنّ وما تهوى الأنفس...**﴾ (النجم / ٢٣)، أو أن يتذرعون بحجة اتّباع ما وجدوا عليه آباءهم، كقوله تعالى عنهم: ﴿**قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا...**﴾ (المائدة / ١٠٤). أمّا الإنسان الموحّد فيمكنه إقامة الدليل على عمله.

الرابعة: لا يجب اعتبار الفعل الصادر من العبد شِركاً بمجرّد عرضه مقترناً بفعل الله تعالى، كما لا يجب اعتباره متناقضاً مع التوحيد؛ لأنّ الله تعالى قد ذكر وأيّد الكثير من هذا الموارد في القرآن الكريم. فهو تعالى يصف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالمُغني في الآية: ﴿**وما نَقَموا إلّا أن أغناهُم اللهُ ورسولُه من فضلِه**﴾ (التوبة / ٧٤)، وفي الآية: ﴿**هو الذي أيّده بنصره والمؤمنين**﴾ ←

كتابُ الله كثيرة.

ونَنقل لك هنا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في الفتاوى: (ص ١٥٧، ج ١) ما نصه:

«والمشركون الذين وصفهم الله ورسوله بالشرك أصلهم صنفان: قوم نوح، وقوم إبراهيم. فقوم نوح كان أصل شركهم العكوف على قبور الصالحين ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم، وقوم إبراهيم كان أصل شركهم عبادة الكواكب والشمس والقمر وكل من هؤلاء يعبدون الجن، فإن الشياطين قد تخاطبهم، وتعينهم على أشياء، وقد يعتقدون أنهم يعبدون الملائكة، وإن كانوا في الحقيقة إنّما يعبدون الجن، فإن الجن هم الذين يعينونهم، ويرضون بشركهم، قال الله تعالى: ﴿ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة أهؤلاء إيّاكم كانوا يعبدون * قالوا سبحانك أنت وليّنا من دونهم، بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون﴾ (سبأ / ٤٠ ـ ٤١).

→ (الأنفال / ٦٢) يعتبر المؤمنين مؤيدين للرسول ﷺ، كما يصف الملائكة بالمدبّرات في قوله: ﴿فالمدبّرات أمراً﴾ (النازعات / ٥). فحسب الرؤية التوحيدية لا تُعتبر هذه الأمور شركاً بالله تعالى، لأنّها أفعال في طول فعل الله لا في عرضه، أي إنّ جميع الموجودات في هذا النظام لا تمتلك شيئاً من ذاتها ولا تتحقق ولا تؤثر في غيرها إلّا بإذن الله تعالى.

والمــلائكة لا تـعينهم عـلى الشـر، لا فـي المـحيا ولا فـي الممات، ولا يرضون بذلك، ولكن الشـياطين قـد تـعينهم وتـتصور لهـم فـي صـور الآدمـيين، فـيرونهم بأعـينهم ويقول أحدهم: أنا إبـراهـيم أنـا المسـيح، أنـا مـحمّد أنـا الخضر أنا أبو بكر أنا عمر، أنا عثمان أنا علي أنا الشـيخ فلان، وقد يقول بعضهم عن بعض هذا هو النبي فلان، أو هذا هو الخضر، ويكون اولئك كلهم جنّاً، يشهد بـعضهم لبعض، والجن كالإنس. فـمنهم الكـافر، ومـنهم الفـاسق، ومنهم العابد الجاهل، فمنهم من يحب شيخاً فـيتزي فـي صورته ويقول: أنا فلان، ويكون ذلك فـي بـرية ومكـان قفر، فيطعم ذلك الشخص طعاماً ويسقيه شرابـاً أو يـدله على الطريق أو يـخبره بـبعض الأمـور الواقـعة الغـائبة، فيظن ذلك الرجل، أن نفس الشيخ الميت أو الحي فعل ذلك، وقد يقول: هذا سر الشيخ وهذه رقيقته، وهذه حقيقته، أو هذا ملك جاء على صورته، وإنّما يكـون ذلك جـنيّاً، فـإنّ الملائكة لا تعين على الشرك والإفك والإثم والعدوان. وقد قال الله تعالى: ﴿قُل ادعوا الذين زعـمتم مـن دونـه فـلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً * أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيّهم أقرب ويـرجـون رحمته ويخافون عذابه إن عـذاب ربّك كـان مـحذوراً﴾

(الإسراء / ٥٦ ـ ٥٧) قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون الملائكة والأنبياء كالعزير والمسيح، فبين الله تعالى أن الملائكة والأنبياء عباد الله. كما أن الذين يعبدونهم عباد الله، وبين أنّهم يرجون رحمته ويخافون عذابه، ويتقربون إليه كما يفعل سائر عباده الصالحين.

والمشركون من هؤلاء قد يقولون: إنّا نستشفع بهم، أي نطلب من الملائكة والأنبياء أن يشفعوا، فإذا أتينا قبر أحدهم طلبنا منه أن يشفع لنا فإذا صورنا تمثاله ـ والتماثيل إمّا مجسّدة وإمّا تماثيل مصوّرة كما يصورها النصارى في كنائسهم ـ قالوا: فمقصودنا بهذه التماثيل نذكر أصحابه، وسيرهم ونحن نخاطب هذه التماثيل ومقصودنا خطاب أصحابها ليشفعوا لنا إلى الله فيقول أحدهم: يا سيدي فلان، أو يا سيد جرجس أو بطرس، أو يا ستي الحنونة مريم أو يا سيدي الخليل أو موسى بن عمران أو غير ذلك اشفع لي إلى ربّك.

وقد يخاطبون الميت عند قبره: سل لي ربك، أو يخاطبون الحي وهو غائب كما يخاطبونه لو كان حاضراً حياً وينشدون قصائد بقول أحدهم فيها: يا سيدي فلان أنا في حسبك أنا في جوارك أشفع لي إلى الله، سل الله لنا أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدّة

أشكو إليك كذا وكذا فسل الله أن يكشف هـذه الكـربة، أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي.

ومنهم من يتأول قوله تعالى: **﴿ولو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك، فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾** (النساء / ٦٤). ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة. ويخالفون بذلك الاجماع من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر المسلمين، فإن أحداً منهم لم يطلب من النبيّ صلى الله عليه وسلم بعد موته أن يشفع له، ولا سأله شيئاً، ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم وإنّما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء، وحكوا حكاية مكذوبة على مالك ﷺ، سيأتي ذكرها، وبسط الكلام عليها إن شاء تعالى.

فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفي مغيبهم، وخطاب تماثيلهم، هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين، من غير أهل الكتاب، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به الله تعالى، قال تعالى: **﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾** (الشورى / ٢١).

إلى آخر ما ذكره ﷺ في رسالته الجليلة المسماة (القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة) قد أوضح فيها أنواع الشرك فراجعها إن شئت.

وقال أيضاً ﷺ في رسالته إلى أتباع الشيخ عدي بن مسافر ص ٣١ ما نصّه:

«فصل: وكذلك الغلو في بعض المشايخ إمّا في الشيخ عدي، ويونس القني أو الحلاج وغيرهم، بل الغلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ونحوهم، بل الغلو في المسيح عليه السلام ونحوه فكل من غلا في حي أو في رجل صالح كمثل عليّ رضي الله عنه أو عدي أو نحوه، أو في من يعتقد فيه الصلاح كالحلاج أو الحاكم الذي كان بمصر أو يونس القني، ونحوهم وجعل فيه نوعاً من الألوهيّة مثل أن يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده، أو يقول إذا ذبح شاة باسم سيدي. أو يعبده بالسجود له، أو لغيره أو يدعوه من دون الله تعالى مثل أن يقول: يا سيدي فلان اغفر لي أو ارحمني أو انصرني أو اُرزقني أو أغثني أو أجرني أو توكلت عليك أو أنت حسبي أو أنا في حسبك أو نحو هذه الأقوال والأفعال التي هي من خصائص الربوبية التي لا تصلح إلّا لله تعالى، فكلّ هذا شرك وضلال

يستتاب صاحبة فإن تاب وإلّا قتل. فإنّ الله إنّما أرسل الرسل وأنزل الكتب لنعبد الله وحده لا شريك له ولا نجعل مع الله إلهاً آخر.

والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى مثل الشمس والقمر والكواكب والعزير والمسيح والملائكة واللات والعزى ومناة الثالثة الأُخرى ويغوث ويعوق ونسراً، وغير ذلك لم يكونوا يعتقدون أنّها تخلق الخلائق أو أنّها تنزل المطر أو أنّها تنبت النبات وإنّما كانوا يعبدون الأنبياء والملائكة والكواكب والجن والتماثيل المصورة لهؤلاء، أو يعبدون قبورهم، ويقولون إنّما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى. ويقولون هم شفعاؤنا عند الله، فأرسل الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة. قال تعالى: ﴿**قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً * أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيّهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إنّ عذاب ربك كان محذوراً**﴾ (الإسراء/ ٥٦ـ ٥٧).

قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح وعزيراً والملائكة فقال الله لهم: هؤلاء الذين تدعونهم يتقربون إليّ، كما تتقربون ويرجون رحمتي كما ترجون رحمتي

ويخافون عذابي كما تخافون عذابي.

وقال تعالى: ﴿قل أدعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير * ولا تنفع الشفاعة عنده إلّا لمن أذن له﴾ (سبأ / ٢٢ ـ ٢٣) فأخبر سبحانه. أن ما يدعا من دون الله ليس له مثقال ذرة في الملك ولا شرك في الملك وأنّه ليس له في الخلق عون يستعين به وأنه لا تنفع الشفاعة عنده إلّا بأذنه». إلى أن قال ﷺ: «وعبادة الله وحده هي أصل الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب، فقال تعالى: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ (الزخرف / ٤٥) وقال تعالى: ﴿ولقد بعثنا في كلّ أمّة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾ (النحل/٣٦) وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلّا نوحي إليه أنّه لا إله إلّا أنا فاعبدون﴾ (الأنبياء / ٢٥).

وكان النبيّ صلى الله عليه وسلم يحقق التوحيد ويعلمه أمته حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئت. فقال: «أجعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده» وقال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ولكن ما شاء الله ثم ما شاء محمد» ونهى عن الحلف بغير الله تعالى فقال: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو

ليصمت» وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك» وقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم وإنّما أنا عبد الله فقولوا عبد الله ورسوله».

ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق كالكعبة ونحوها. ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السجود له، ولما سجد بعض أصحابه له نهي عن ذلك وقال: «لا يصلح السجود إلّا لله» وقال: «لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» وقال لمعاذ بن جبل ﷺ: «أرأيت لو مررت بقبري أكنت ساجداً له ؟» قال: لا، قال: «فلا تسجد لي» ونهى النبيّ صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ القبور مساجد وقال في مرض موته «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

إلى أن قال ﷺ:

«ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنّه لا يشرع بناء مساجد على القبور ولا تشرع الصلاة عند القبور، بل كثير من العلماء يقول الصلاة عندها باطلة».

إلى أن قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وذلك إن من أكبر أسباب عبادة الأوثان كانت تعظيم القبور بالعبادة ونحوها، قال الله تعالى في كتابه: ﴿وقالوا لا تذرنّ آلهتكم ولا تذرن وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً﴾ (نوح / ٢٣) قال طائفة من السلف: كانت هذه الأسماء لقوم صالحين فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها.

ولهذا اتفق العلماء على أن من سلم على النبيّ صلى الله عليه وسلم عند قبره أنّه لا يتمسح بحجرته ولا يقبلها».

انتهى المقصود من كلامه ﷺ.

وقال العلّامة ابن القيم ﷺ في الجواب الكافي: (ص ١٩٧ـ١٩٨) ما نصّه:

«فصل: ويتبع هذا الشرك الشرك به سبحانه في الأفعال والأقوال والإرادات والنيات. فالشرك في الأفعال كالسجود لغيره والطواف بغير بيته وحلق الرأس عبودية وخضوعاً لغيره وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمين الله في الأرض وتقبيل القبور واستلامها والسجود لها وقد لعن النبيّ صلى الله عليه وسلم من اتّخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يصلى لله فيها، فكيف بمن اتخذ القبور أوثاناً يعبدها من دون الله. ففي

الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» وفي الصحيح عنه: «**إن من أشرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد**» وفي الصحيح أيضاً عنه: «**إنّ من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**».

وفي مسند الإمام أحمد ﷺ وصحيح ابن حبان عنه صلى الله عليه وسلم قال: «**لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج**». وقال: «**اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**». وقال: «**إن من كان قبلكم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**» فهذا حال من سجد لله في مسجد على قبر فكيف حال من سجد للقبر نفسه، وقد قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: «**اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد**» انتهى كلامه ﷺ.

وبما ذكرنا في صدر هذا الجواب، وبما نقلناه عن شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ وتلميذه العلّامة ابن القيم ﷺ يتضح لكم

ولغيركم من القراء أن ما يفعله الجهال من الشيعة وغيرهم، عند القبور من دعاء أهلها والاستغاثة بهم والنذر لهم والسجود لهم وتقبيل القبور طلباً لشفاعتهم أو نفعهم لِمَن قَبّلها، كل ذلك من الشرك الأكبر لكونه عبادة لهم والعبادة حق الله وحده كما قال الله سبحانه: **﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً﴾** (النساء / ٣٦) وقال سبحانه: **﴿وما أمروا إلّا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء﴾** (البيّنة / ٥).

وقال عزّ وجل: **﴿وما خلقت الجن والإنس إلّا ليعبدون﴾** (الذاريات / ٥٦) إلى غير ذلك من الآيات التي سبق بعضها.

أمّا تقبيل الجدران، أو الشبابيك أو غيرها، واعتقاد أن ذلك عبادة لله، لا من أجل التقرّب بذلك إلى المخلوق. فإنّ ذلك يسمى بدعة لكونه تقرباً لم يشرعه الله فدخل في عموم قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ**»[١] وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «**إياكم ومحدثات الأمور فإنّ كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[٢].

وأمّا تقبيل الحجر الأسود، واستلامه واستلام الركن اليماني فكل ذلك عبادة لله وحده واقتداء بالنبي صلى الله عليه

---

١ ـ صحيح مسلم: ٣ / ١٣٤٣ / ١٧١٨.

٢ ـ مسند أحمد: ٢٨ / ٣٧٣ / ١٧١٤٤ ـ ١٧١٥ وبهامشه ثبت لمصادر كثيرة.

وسلم لكونه فعل ذلك في حجة الوداع وقال: «**خذوا عني مناسككم**» وقد قال الله عزّ وجل: ﴿**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة**﴾ (الأحزاب / ٢١) الآية.

وأمّا التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم ووضوئه، فلا حرج في ذلك كما تقدم لأنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أقر الصحابة عليه ولما جعل الله فيه من البركة، وهي من الله سبحانه، وهكذا ما جعل الله في ماء زمزم من البركة حيث قال صلى الله عليه وسلم عن زمزم إنّها مباركة وإنّه طعام طعم وشفاء سقم.

والواجب على المسلمين الاتباع والتقيد بالشرع، والحذر من البدع القولية والعملية. ولهذا لم يتبرك الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بشعر الصديق ﷺ، أو عرقه أو وضوئه ولا بشعر عمر أو عثمان أو علي أو عرقهم أو وضوئهم... ولا بعرق غيرهم من الصحابة، وشعره ووضوئه لعلمهم بأن هذا أمر خاص بالنبيّ صلى الله عليه وسلم ولا يقاس عليه غيره في ذلك، وقد قال الله عز وجل: ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم**﴾ (التوبة / ١٠٠).

وقال كثير من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: اتّبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.

وأمّا توسل عمر ﷺ والصحابة بدعاء العباس في الاستسقاء وهكذا توسل معاوية ﷺ في الاستسقاء بدعاء يزيد بن الأسود فذلك لا بأس به لأنّه توسل بدعائهما وشفاعتهما ولا حرج في ذلك. ولهذا يجوز للمسلم أن يقول لأخيه: أدع الله لي وذلك دليل من عمل عمر والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ومعاوية ﷺ على أنّه لا يتوسّل بالنبيّ صلى الله عليه وسلم في الإستسقاء ولا غيره بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك جائزاً لما عدل عمر الفاروق والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن التوسل به صلى الله عليه وسلم إلى التوسل بدعاء العباس ولما عدل معاوية ﷺ التوسل به صلى الله عليه وسلم إلى التوسل بيزيد بن الأسود وهذا شيء واضح بحمد الله.

وإنّما يكون التوسل بالإيمان به صلى الله عليه وسلم ومحبّته والسير على منهاجه وتحكيم شريعته وطاعة أوامره، وترك نواهيه. هذا هو التوسل الشرعي به صلى الله عليه وسلم بإجماع أهل السنة والجماعة وهو المراد بقول الله سبحانه ﴿**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة**﴾.

وبما ذكرنا يعلم أن التوسل بجاهه صلى الله عليه وسلم أو بذاته من البدع التي أحدثها الناس ولو كان ذلك خيراً لسبقنا إليه أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم لأنّهم أعلم الناس بدينه وبحقه صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم.

وأمّا توسل الأعمى به صلى الله عليه وسلم إلى الله سبحانه في رد بصره إليه فذلك توسل بدعائه وشفاعته حال حياته صلى الله عليه وسلم. ولهذا شفع له النبيّ صلى الله عليه وسلم ودعا له.

والله المسؤول بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يمنحني وإيّاكم وسائر إخواننا الفقه في دينه والثبات عليه وأن يصلح أحوال المسلمين في كل مكان وأن يمنحهم الفقه في الدين وأن يولي عليهم خيارهم ويصلح قادتهم وأن يوفق جميع حكام المسلمين للفقه في الدين والحكم بشريعة الله سبحانه والتحاكم إليها وإلزام الشعوب بها والحذر ممّا يخالفها عملاً بقول الله عزّ وجل: **﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم * ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾** (النساء / ٦٥) وبقوله سبحانه: **﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾** (المائدة / ٥٠) أنّه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

مفتي عام المملكة العربية السعودية

ورئيس هيئة كبار العلماء وادارة البحوث العلمية والافتاء

❊ ❊ ❊

تعليق على الرسالتين

الأستاذ حسن بن علي السقاف[1]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن صحابته المتقين.

أما بعد: فقد قرأت ذلك الكتيب الذي حوى رسالتين: إحداهما لفضيلة الشيخ العلّامة محمد واعظ زاده الخراساني والثانية للشيخ العلّامة بن باز، وكان الشيخ واعظزاده

---

١ ـ الأُستاذ حسن بن علي السقّاف، شافعي المذهب، وُلد في سنة ١٩٦١م في الأردن وله نحو ثمانين مؤلّفاً منه «صحيح شرح العقيدة الطحاويّة»، «عقيدة أهل السنّة والجماعة»، «الإغاثة بأدلّة الاستغاثة»، «بهجة الناظر في التوسل بالنّبي الطاهر»، «تناقضات الألباني الواضحات» و... انظر: seyed@hasan-al-saqqf.com.

الخراساني قد بدأ فوجّه رسالة إلى الشيخ بن باز ناقشه بأدب جم في قضيتين:

الأولى: قضية التعبير في مسألة التوسل والاستغاثة واستلام الجدران والأبواب بأنّها وسيلة للشرك.

الثانية: في قضية إفتاء الشيخ بن باز بجواز الصلح مع اليهود!!

وقد أرسل فضيلة الخراساني رسالته للشيخ بن باز سنة ١٤١٣ هـ ولم يجب عليها الشيخ بن باز إلّا بعد سنتين وبضعة أشهر بعد أن نشر الشيخ الخراساني رسالته!! فأجاب الشيخ بن باز على القضيّة الأولى وسكت عن الثانية فلم يجب عليها!! وقد طبعت الرسالتان ووصلتني نسخة منها، وبعد قراءتها أحببت التعليق والتعقيب على بعض ما جاء في رسالة الشيخ ابن باز، والله الهادي إلى الصواب:

فأقول:

أقرّ فضيلة الشيخ بن باز في مقدّمة كلامه بعد أن ذكر شيئاً من كلام فضيلة الشيخ الخراساني أن التبرك بما مسّ جسده ـ عليه الصلاة والسلام ـ من وضوء أو عرق أو شعر أو نحو ذلك أمر معروف وجائز عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأتباعهم.

وأقرّ أيضاً بأنّ استلام الحجر الأسود وتقبيله واستلام

الركن اليماني كذلك.

وهنا ننبه على شيئين:

الأوّل: أنّه بذلك ثبت إقراره بأن التمسح بالحجارة في هذين الموضعين دون غيرهما والتي وصفها بأنّها لا تضر ولا تنفع هو إقرار بقاعدة عظيمة وهي أنّ التمسح والتبرك إذا لم يقترن معه اعتقاد تأثير الممسوح والمستلَم لم يكن شركاً ولا كفراً ولا بدعة ولا يجب سد الذريعة فيها!! ولا يتحوّل ذلك إلى كفر وشرك إلّا إذا قارن ذلك أن أضيف له اعتقاد التأثير، أي الضر والنفع!!

وهنا نسأل الشيخ بن باز مؤكدين هذه القضية: هل تعتبر شرعاً من استلم هذين الحجرين معتقداً أنّهما يضران وينفعان من دون الله تعالى ويؤثران بنفسهما كافراً مشركاً أم لا؟

ثم يثبت بإقراره الأوّل المتقدّم أن مسح الشيء ليس كفراً إن كان مشروعاً لكن هو بدعة ومن وسائل الشرك إن لم يكن مشروعاً.

والأمر الثاني: أنّه عبّر عن التبرك بما مسّ جسده الشريف ﷺ بأنّه أمر معروف وجائز عند الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وأستغرب أنا من هذا التعبير!! (عند الصحابة ومن تبعهم بإحسان) وكان اللائق أن يقول: (إنّه معروف وجائز شرعاً)

لا سيما وأن في الصحابة من يخالف ذلك كما اعترف الشيخ وأقر بذلك في سيدنا ابن عمر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ حيث كان يستلم منبر النبيّ ﷺ !!

وقول الشيخ: (لم يوافقه عليه أبوه ولا غيره) غير صحيح، إذ لم يثبت نهي أبيه له أو نهي الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ له عن فعله ذلك[1]!! ثم لم يثبت ما أورده الشيخ من أن سيدنا عمر رضي الله عنه قطع الشجرة (شجرة بيعة الرضوان) بل المعروف عند علماء السلف ومنهم ابن جرير الطبري أن سيدنا عمر رضي الله عنه ذهب يسأل عنها ولم يجدها!! ففي تفسير الإمام الحافظ الطبري السلفي (١٣ / ٨٧) عند تفسير الآية الكريمة التي ذكرت فيها الشجرة فقال:

«وزعموا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بذلك المكان بعد أن ذهبت الشجرة، فقال: أين كانت، فجعل بعضهم يقول هنا، وبعضهم يقول هاهنا، فما كثر اختلافهم قال: سيروا هذا

---

١ ـ بل تدلّ بعض الروايات على أنّ نفراً من الصحابة غير عبد الله مسحوا رُمانة المنبر ودعوا، أخرج ابن أبي شيبة (ج ٣، ص ١٤٣٥، الرقم ١٥٨٧٦) بسنده عن يزيد بن عبد الملك بن قسيط قال: «رأيتُ نفراً من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إذا خلا لهم المسجد قاموا إلى رُمانة المنبر القرعا فمسحوها ودعوا، قال: ورأيت يزيد يفعل ذلك».

تكلّف، فذهبت الشجرة وكانت سمراء، إمّا ذهب بها سيل وإما شيء سوى ذلك».

فلو كان سيدنا عمر رضي الله عنه قطعها لما قيل ذلك ولما خفي الأمر على مثل الحافظ ابن جرير ولكان نبّه عليه!!

وعلى كل الأحوال؛ فالأصل في ذلك ليس فعل الصحابة، وإنّما هو نصوص الشرع؛ القرآن والسنة، وهي تفيد أن ذلك ليس كفراً ولا شركاً بدليل جواز التمسح أو استلام الحجر الأسود والركن اليماني والملتزم.

وقد سئل الإمام أحمد كما هو ثابت في كتاب «العلل» (كتاب العلل ومعرفة الرجال: ج ٢، ص ٤٩٢،الرقم ٣٢٤٣) المروي عنه عن تقبيل قبر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل منبره فقال: لا بأس بذلك[١].

وأنتم تعلمون ذلك!!

فلو كانت هذه الأمور ذرائع للشرك والكفر لما شُرِع استلام الحجر الأسود وتقبيله ولا الركن اليماني ولا التبرك بعرق

---

١ ـ والسائل ابنه عبد الله قال: «سألته عن الرجل يمس منبر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ويتبرّك بمسّه ويقبّله ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا يريد بذلك التقرّب إلى الله جلّ وعزّ. فقال: لا بأس بذلك» (كتاب العلل: ج ٢، ص٤٩٢، الرقم / ٣٢٤٣).

النبيّ ﷺ وشعره وثوبه وغير ذلك، إذ يستحيل شرعاً وعقلاً أن لا يكون في هذه الأمور شرك أو ذريعة للشرك وفي غيرها شرك!!

وقول الشيخ بن باز:

«وأما ما نقل عن ابن عمر - رضي الله عنهما - من تتبع آثار النبيّ ﷺ واستلامه المنبر فهذا اجتهاد منه ﷺ، لم يوافقه عليه أبوه ولا غيره من أصحاب النبيّ ﷺ وهم أعلم بهذا الأمر وعملهم موافق لما دلّت عليه الأحاديث الصحيحة. وقد قطع عمر ﷺ، الشجرة التي بويع تحتها النبيّ ﷺ في الحديبية لما بلغه أن بعض الناس يذهبون إليها ويصلّون عندها خوفاً من الفتنة وسداً للذريعة».

فهذا القول غير صحيح من أوجه:

منها: أنّ ابن عمر مجتهد، وأبوه عمر مجتهد أيضاً - رضي الله تعالى عنهما - وقول المجتهد لا ينقض بقول مجتهد آخر كما هو مقرر في علم الأصول!!

ثم هذا على فرض صحة ثبوت عدم موافقة سيدنا عمر لما فعله ابنه، وهذا لم يثبت!! على أنّ الحافظ ابن حجر أجاب على هذا على فرض ثبوته إذ قال:

«لأن ذلك من عمر محمول على أنّه كره زيارتهم لمثل ذلك

بغير صلاة أو خشي أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجباً، وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر... فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين»[1].

وما كتبه المعلق هناك على ذلك الكلام هو محض اجتهاد لا يصمد أمام النصوص التي ستأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى في الكلام على أسطورة قطع سيدنا عمر للشجرة!!

هذا؛ولم يثبت أن سيدنا عمر وغيره من الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ لم يوافقوا ابن عمر على ما فعله البتة وهو محض تقوّل لا دليل عليه ونحن نطالب الشيخ ببيان ذلك!! وإن لم يجب ولم يتبيّن بأنّ ذلك ثابت بسند صحيح لا علة له، تبيّن صحّة قولنا بعدم ثبوت ذلك عنه! وإذا ثبت ذلك فإنّه لا ينقض اجتهاد سيدنا ابن عمر لا سيّما والأدلّة الشرعية والعقل السليم موافق لما فعل ابن عمر ـ رضي الله عنه وعن أبيه ـ!! فيكون بين الصحابة خلاف في ذلك!! فلا يكون ذلك كفراً ولا ذريعة للشرك والكفر؛ بل ليس ذلك ببدعة طالما أن له دليلاً وعمل به الصحابة والسلف وأفتى الإمام أحمد بأنّه لا بأس به!!

وإنني هنا لا أودّ عرض جميع النصوص التي تثبت متابعة

١ ـ الفتح: ١ / ٥٦٩.

ابن عمر وإثبات التبرك عن غيره من الصحابة واستقصاء ذلك!! بل أكتفي أن أقول: بأن الدارمي روى في «سننه»[1] بسند صحيح عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال:

«قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة فقالت: انظروا قبر النبيّ ﷺ فاجعلوا منه كوىً إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم فسمي عام الفتق»[2].

أمّا قوله: (وقد قطع عمر ﷺ الشجرة... وسداً للذريعة) فهذا غير صحيح ولا ثابت!! وذلك لأن هذه القصّة رواها ابن سعد في «الطبقات الكبرى»[3] عن نافع، وإسنادها صحيح إلى نافع

---

١ ـ ج ١، باب «ما أكرم الله نبيّه صلى الله عليه وسلّم بعد موته، ص ٤٣.

٢ ـ إسناده صحيح، أبو النعمان هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، إمام ثقة، قال الدارقطني: لم يظهر له بعد اختلاطه حديث منكر. وسعيد بن زيد: ثقة، قال ابن معين وابن سعد والعجلي وسليمان بن حرب: ثقة، وقال البخاري والدارمي: صدوق حافظ. وصحح له ابن القيم في كتاب «الفروسية» ص (٢٠) وقال صديقكم الألباني عنه في «إرواء الغليل» (٥ / ٣٣٨): «لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله تعالى». وعمرو بن مالك النكري ثقة، أنظر «تناقضات الألباني الواضحات» (٢ / ٧٠). (هذا التعليق من الشيخ السقاف).

٣ ـ ٢ / ١٠٠.

كما قال ابن حجر في «الفتح»[1] لكنها منقطعة بين نافع وسيدنا عمر!! لأن نافعاً لم يدرك سيدنا عمر ولم يرو عنه، وقد صرّح الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[2] في ترجمة نافع أن الإمام أحمد بن حنبل قال:

«نافع عن عمر منقطع».

وقد توفى نافع سنة ١٢٠ هـ وهذا ممّا يؤكد أنّه لم يدرك ذلك. وكان ينبغي له أن يصرح بذكر اسم شيخه في هذه الرواية!! وكان أحياناً يجتهد في إبداء بعض الآراء ويخطئ في ذلك كما سيتبين بعد قليل إن شاء الله تعالى. ونحن وإن صححنا السند إلى نافع فإنّه لا بدّ من التنبيه على أن في سند هذه القصة عبد الوهاب بن عطاء، وليس هو بالقوي عند أبي حاتم وغيره كما يجد ذلك من يطالع ترجمته في مثل «تهذيب الكمال»[3] وغيره.

فالمعروف المقرر عند أهل الحديث أن مثل هذا القول المنقطع ليس بحجّة!! لا سيّما وقد صرّح بعض الحفاظ كالإسماعيلي بأن هذا ومثله هو من قول نافع ولا يعتبر

١ـ ٧/ ٤٤٨.

٢ـ ١٠ / ٣٧٠.

٣ـج١٨ / ٥٠٩، رقم ٣٦٠٥.

مسنداً[1] ولا سيما قد ثبت عنه وعن سيدنا ابن عمر ما يخالفه!! كما ثبت عن غير سيدنا ابن عمر بإسناد صحيح ماهو ضده أيضاً!!

أمّا ثبوت ما يخالف هذا عنه: فروى ابن سعد[2] قال:

«أخبرنا علي بن محمد عن جويرية بن أسماء عن نافع قال: خرج قوم من أصحاب رسول الله ﷺ بعد ذلك ـ أي بعد نزول الآية التي ذكرت فيها الشجرة ـ بأعوام فما عرف أحد منهم الشجرة واختلفوا فيها، قال ابن عمر: كانت رحمة من الله».

فهذا النص يبين أنّهم لم يكونوا يعرفونها بعد ذلك، فكيف يقطع سيدنا عمر ما ليس بمعلوم ولا معروف؟! ولو فرضنا أنّه قطع شجرة ـ وليس هذا بصحيح ولا ثابت ـ فمعناه أنّه قطع شجرة أخرى ادّعى بعض الناس أنّها شجرة بيعة الرضوان ويؤكد ما قررناه ويبطل أسطورة قطع سيدنا عمر للشجرة ما رواه نافع نفسه بسند صحيح عنه عن عبد الله بن عمر!!

فقد روى البخاري في «الصحيح» من طريق نافع قال: قال ابن عمر:

---

١ ـ أنظر «الفتح» (٦ / ١١٧ / ٢٩٥٨) وشرح ذلك ص (١١٨) هناك.
٢ ـ ٢/١٠٥.

«رجعنا من العام المقبل، فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي بايعنا تحتها، كانت رحمة من الله، يقول راوي الحديث: فسألنا نافعاً على أي شيء بايعهم، على الموت؟ قال: لا، بل بايعهم على الصبر»[1].

أقول: أما قوله في هذا الأثر: (رجعنا) يعني هو وبعض الصحابة الآخرين ومنهم المسيب والد سعيد بن المسيب حيث جاء عنه كما في البخاري أن سعيداً قال:

«حدثني أبي أنّه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة قال: «فما رجعنا من العام المقبل نسيناها فلم نقدر عليها»[2].

وفي الرواية الأخرى:

«فرجعنا إليها العام المقبل فعميت علينا».

وهذا في حياة النبيّ ﷺ وقبل خلافة سيدنا عمر بدهر طويل، وتقدّم نقلاً من تفسير الحافظ ابن جرير: أنّ عمر بن الخطاب مرّ بذلك المكان بعد أن ذهبت الشجرة، والظاهر أن ذلك كان في خلافته فقال:

١ـ ٦/ ١١٧/ ٢٩٥٨.

٢ـ ٧/ ٤٤٧/ ١٦٣و٤١٦٤.

«أين كانت؟ فجعل بعضهم يقول هنا: وبعضهم يقول: هاهنا، فلمّا كثر اختلافهم قال: سيروا هذا تكلّف، فذهبت الشجرة وكانت سمراء؛ إمّا ذهب بها سيل وإمّا شيء سوى ذلك»[1].

فكيف بعد هذا يقال: إنّ سيدنا عمر قطعها، أي في خلافته؟!!!

وأمّا قول ابن عمر: (كانت رحمة من الله) فيه قولان ذكرهما في «الفتح» الصحيح منهما عندنا للقرائن هو قوله هناك:

«ويحتمل أن يكون معنى قوله: رحمة من الله، أي: كانت الشجرة موضع رحمة الله ومحل رضوانه لنزول الرضا عن المؤمنين عندها» وهذا لا شك فيه[2]!!

وقوله: (فسألنا نافعاً على أي شيء بايعهم... قال: بل بايعهم على الصبر) مردود وغير صحيح البتة!! لأن البخاري روى بعد هذا حديثين أثبت فيهما تصريح صحابيين بأنّهم كانوا يبايعون على الموت!!

فيدلّ هذا على أن مالم يسنده نافع لا حجة فيه، وهذا

١ـ ١٣ / ٨٧.

٢ـ ٦ / ١٧١.

أوضح مثال على ذلك فتدبّر!! لا سيّما وأن البخاري والأئمة لم يعوِّلوا على ما ينقل بإسناد منقطع عن سيدنا عمر، بل قاموا بسرد كثير من الأحاديث والآثار المروية عن ابن عمر والتي كان يتتبع فيها المواضع التي كان قد صلى النبيّ فيها ليصلي فيها، ثم جاء سالم بن عبد الله بن عمر بعد ذلك فاقتدى بأبيه، فكان يتتبع المواضع التي صلى فيها أبوه وأخبره أن النبيّ ﷺ كان يصلي فيها!! ولو كان قد ثبت عن عمر شيء في هذا لأورده وهو والدهم مع كون اجتهاده لا ينقض اجتهادهم!! وقد عقد البخاري في «صحيحه»[1] باباً سمّاه: (باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبيّ ﷺ) أورد فيه تسعة نصوص تدل على أن هذا التبرك والتتبع هو مذهب الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين!! وليس كما يقول المعلّق على «الفتح»[2] في الحاشية هناك بكل جرأة غريبة من أن ذلك من ذرائع الشرك!! كبرت كلمة لا دليل عليها لا سيما وأن فيها تسفيه صريح لفعل الصحابة والتابعين والأئمة ونبذ أقوالهم وأفعالهم لرأي ليس له دليل معتبر وإنّما هو قائم على الخيالات والأوهام البعيدة عن النصوص الثابتة الشرعيّة!!

---

١ ـ ١ / ٥٦٧ / ٤٨٣ ـ ٤٩١.

٢ ـ ١ / ٥٦٩.

لا سيما والحافظ ابن حجر يقول هناك:

«وقد تقدّم حديث عتبان وسؤاله النبيّ ﷺ أن يصلّي في بيته ليتخذه مصلّى وإجابة النبيّ ﷺ إلى ذلك، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين»[1].

وقد ذكر الحافظ نحو هذا الكلام أيضاً في «الفتح»[2] وحاول أن يرد عليه المعلّق هناك بكلام لا دليل عليه وإنّما يقوم على الرأي المخطئ الصريح!!

وقد روى البخاري عن موسى بن عقبة أنّه قال:

«رأيت سالم بن عبد الله يتحرّى أماكن من الطريق فيصلّي فيها ويحدّث أن أباه كان يصلي فيها، وأنّه رأى النبيّ ﷺ في تلك الأمكنة»[3].

وبذلك يتلخص أن قضية قطع سيدنا عمر لشجرة بيعة الرضوان غير صحيحة ولا يتصوّر أن يفعل ذلك سيدنا عمر ﷺ، ويثبت بما قدمناه أن من الأمور المستحبة عند الصحابة رضي الله عنهم أيضاً استلام الأشياء المتعلّقة بالأنبياء

---

١ ـ ١ / ٥٦٩ الفتح.
٢ ـ ١ / ٥٢٢.
٣ ـ ١ / ٥٦٧ / ٤٨٣.

والصالحين وأنّها ليست من الشرك في شيء.

ثم ذكر الشيخ بن باز أن دعاء الأنبياء والأولياء والاستغاثة بهم من الشرك الأكبر!!

وأقول: لنا رسالة مستقلة في هذا الموضوع أسميناها «الأغاثة بأدلّة الاستغاثة» أثبتنا فيها جواز الاستغاثة بالأحاديث والآثار الصحيحة الثابتة وأن ذلك ليس شركاً ولاكفراً!! ومن ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ.

«إنّ الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينا هم كذلك إذ استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد فيشفع ليقضي بين الخلق»[1].

قال الحافظ ابن حجر عند شرح مثل هذا الحديث في «الفتح»:

«وفيه: إنّ الناس يوم القيامة يستصحبون حالهم في الدنيا من التوسل إلى الله في حوائجهم بأنبيائهم»[2].

وقد ثبت أيضاً في البخاري[3] وغيره أن الناس يلجأون

١ـ ٣/ ٣٣٨/ ١٤٧٤.

٢ـ ١١/ ٤٤١/ ٦٥٧١.

٣ـ ٢/ ٥٠١/ ١٠١٣.

إلى النبيّ ﷺ عند القحط ليدعو الله له في إنزال الغيث، ولم يقل لهم النبيّ ﷺ إن المطر بيد الله وليس بيدي وعليكم أن تدعو الله أنتم لقوله تعالى: ﴿وإذا سألك عبادي عنّي فإنّي قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان﴾[1].

فإذا قال الشيخ: (بأن هذا توسل واستغاثة بالحي وكلامنا في الميت)!!

قلنا: الجواب على هذا من وجهين:

الأوّل: إنّ الشرك شرك؛ سواء كان في الدنيا أو في الآخرة، وسواء كان المستغاث أو المتوسّل به إلى الله تعالى حيّاً أو ميتاً، لأن الكفر كفر في جميع الأحوال طالما أنّك لا تنظر إلى الاعتقاد والنية والقصد!! وعمومات مثل هذه النصوص تكفي أن تشمل الاستغاثة بالنبيّ ﷺ قبل وفاته وبعد وفاته وفي الآخرة!!

الثاني: أنّه قد ثبتت نصوص غير هذه تثبت الاستغاثة به ﷺ بعد وفاته[2]، فحديث الدارمي الصحيح الذي

---

١ ـ البقرة / ١٨٦.

٢ ـ ولعلّ هذا الأمر كان سائداً بين الصحابة، فقد كانوا يأتون قبر النبيّ ﷺ يبثون شكاواهم وأحزانهم عنده، كما كانوا يفعلوه والنبيّ ﷺ حيّ بين ظهرانيهم، فقد أخرج الحاكم في المستدرك (باب الفتن والملاحم: ج ٤، ←

تقدّم في مسألة التبرك وفتح الكوى وإمطارهم، وما رواه ابن أبي شيبة[1] بإسناد صحيح كما تعلمون فيما ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدار الذي كان خازن سيدنا عمر ﷺ حيث قال:

«أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنّهم قد هلكوا...»[2].

وقد أقرّه سيدنا عمر ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، فصارت المسألة جائزة على الإجماع السكوتي!! فلو كان ذلك شركاً أو كفراً لما وسع سيدنا عمر والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ السكوت والإقرار على ذلك!!

وليس المقام هنا مقام حصر للأدلّة، ومن أراد أن يتتبعها

← ص١٢) بسند صحيح على شرط الشيخين وأقرّه الذهبي في تلخيصه عن داود بن أبي صالح، قال: «أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر فأخذ برقبته وقال: أتدري ما تصنع، قال: نعم، فأقبل عليه فإذا هو أبو أيّوب الأنصاري ﷺ، فقال: جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله**».

١ ـ المصنّف: ج ٦ / ٣٥٩، الرقم ٣١٩٩٣.

٢ ـ ٢ / ٤٩٥.

فعليه برسالتنا «الإغاثة» وغيرها من كتب أهل العلم! الكن يكفي أن أقول هنا أن إمام الشيخ بن باز وهو الإمام أحمد بن حنبل جوّز الاستغاثة بغير الله تعالى:

فقد روى الإمام الحافظ البيهقي في «شعب الإيمان»[١] وابن عساكر من طريق عبد الله ابن الإمام أحمد، بإسناد صحيح اعترف بصحته حتى الألباني المتناقض!! في ضعيفته[٢] وهو في كتاب «المسائل» لعبد الله ابن الإمام أحمد قال: سمعت أبي يقول:

«حججت خمس حجج منها ثنتين راكباً وثلاثة ماشياً، أو ثنتين ماشياً وثلاثة راكباً، فَضَلَلْتُ الطريقَ في حجة وكنت ماشياً فجعلتُ أقول: يا عباد الله دلّونا على الطريق، فلم أزل أقول ذلك حتى وقعتُ على الطريق»[٣].

وهذا تطبيق لحديث سيّدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه المرفوع:

«إذا ضلّ أحدكم شيئاً أو أراد غوثاً وهو بأرض ليس بها

١ـ ج٦، ص ١٢٨، الرقم ٧٦٩٧.

٢ـ ٢ / ١١١.

٣ـ ٢١٧.

أنيس فليقل: يا عباد الله أغيثوني، يا عباد الله أغيثوني، فإنّ لله عباداً لا نراهم»[1].

وهذه استغاثة صريحة بغير الله تعالى!! وللحديث عدّة ألفاظ تجدها في رسالتنا «الإغاثة»[2].

وقد نص جماعة من أهل الحديث على أن ذلك جرّب فتحقق، منهم:

الحافظ الطبراني عقب روايته لهذا الحديث[3]، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»[4] والإمام النووي في «الأذكار»[5] وذكر أنّ بعض شيوخه الكبار فعل ذلك[6]، وقد حسّن هذا الحديث الحافظ ابن حجر في «أمالي الأذكار»[7] وقال: هو

---

١ ـ ولحديث شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الحافظ البيهقي في شعب الإيمان (ج ٦، ص ١٢٨، الرقم ٧٦٩٧).

٢ ـ ص ٢٢.

٣ ـ ورواه الطبراني بسنده عن النبيّ ﷺ انظر: (المعجم الكبير: ج ١٧، ص ١١٧ ـ ١١٨، الرقم ٢٩٠).

٤ ـ ١٠ / ١٣٢.

٥ ـ ص ٢١.

٦ ـ وبعض آخر كالشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ٤٦) وابن الجزري في «الحصن الحصين» (انظر: تعليق على سير أعلام النبلاء: ج ١٠، ص ١٠٧).

٧ ـ أنظر شرح العلامة ابن علان على الأذكار (٥ / ١٥١).

مجرب[1] واعترف بحسنه الألباني في ضعيفته حيث قال هناك:

«وبعد كتابة ما سبق وقفت على إسناد البزار في «زوائده»... قلت: وهذا إسناد حسن كما قالوا...»[2].

وهذا كلّه وغيره كثير يثبت أن ما ذكره الشيخ بن باز من قوله: إنّ ذلك شرك أكبر، ليس بصحيح!! بل ليس شركاً أصغر، وإنّما هو من الأمور المستحبات التي وردت في الأحاديث الثابتة واستعملها السلف الصالح!! لكن أباها الشيخ هداه الله تعالى!!

وأُذكّر القارئ هنا بأن الحافظ المحدث الذهبي نقل عبارات عديدة عن السلف تفيد بكل صراحة بأن هذه الأمور ليست شركاً بل هي من الأمور المشروعات أو المستحبات، فمن ذلك قول الذهبي في «سير أعلام النبلاء» قال إبراهيم الحربي:

«قبرُ معروفٍ الترياقُ المجرَّب. يريد إجابة دعاء المضطر عنده لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء»[3].

---

١ ـ انظر: شرح العلّامة ابن علان (الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: ج ٥، ص ١٥١).
٢ ـ ٢ / ١١١.
٣ ـ ٩ / ٣٤٣.

وقال الذهبي في «السير» أيضاً في ترجمة السيدة نفيسة:

«والدعاء مستجاب عند قبرها، بل وعند قبور الأنبياء والصالحين»[1].

أمّا الآيات الكريمة التي أوردها الشيخ فإنّها لا تدل على ما يريد!! وذلك لأنّه ليس كل دعاء عبادة ومعنى حديث «الدعاء هو العبادة» أي دعاء الله تعالى من جملة عبادة الله أو من أعظم العبادات كما قال ذلك المناوي في «الفيض»[2]!! لا أن كل دعاء عبادة البتة!! وتدل على ذلك النصوص مثل قوله تعالى: **﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً﴾**[3] وقد توسعت في شرح ذلك وبيانه وما يتعلّق به في كتابي «التنديد بمن عدّد التوحيد»[4] فليراجع!!

والعجب أن الشيخ أورد قوله تعالى: **﴿ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله...﴾**[5] وأن الله تعالى ردّ عليهم!!

١ـ ١٠ / ١٠٧.
٢ـ ٣ / ٥٤٠.
٣ـالنور / ٦٣.
٤ـ ٣٠ / ٤٢.
٥ـ يونس / ١٨.

وأقول مجيباً: لا يمكن تطبيق هذه الآية على المسلمين المؤمنين الموحدين[1] الذين يتوسلون ويستغيثون بالنبيّ ﷺ

---

١ ـ بل لا يجب أبداً تطبيق أيّ من الآيات الصادرة حول المشركين، على المؤمنين وعقائدهم؛ لأنّه لا يمكن أبداً مقارنة ما يتوهّمه المشركون مع عقائد المؤمنين الحقّة، ومن جملتها:

أنّ الإله الذي كان يعبده المشركون أو الذي يتقربون إليه بعبادة الأصنام، لا وجود حقيقي أو خارجي له؛ لأنّه لا يتّصف بصفات الإله الواحد، فلا معاد له، ولا يُرسل للناس أنبياءاً ورسلاً من أنفسهم، ولا يكلفهم بالواجبات، ولا يهديهم إلى الصراط المستقيم، لهذا لم يكن المشركون معتقدين بالمعاد، وكانوا يكذّبون الأنبياء وينكرون إنزال الكتب السماوية، ولا يلتزمون بأيّ واجب من ربّهم و... وقد كشف الله تعالى عن مزاعمهم في آيات كثيرة منها قوله عزّ اسمه: ﴿فقالوا أبشرٌ يهدوننا فكفروا وتولوا واستغنى الله...﴾ (التغابن / ٦) وأيضاً قوله تعالى: ﴿ولئن أطعتم بشراً مثلكم أنّكم إذاً لخاسرونَ﴾ (المؤمنون / ٣٤)، وقوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا هل ندلّكم على رجلٍ ينبئكم إذا مُزقتم كلَّ ممزقٍ إنّكم لفي خلق جديد﴾ (سبأ / ٧)، وقوله تعالى: ﴿وعجبوا أن جاءهم مُنذِرٌ منهم وقال الكافرون هذا ساحرٌ كذّاب * أَجَعَلَ الآلهةَ إلهاً واحداً إنّ هذا الشيءٌ عجاب﴾ (ص / ٤ ـ ٥). فما كان يعبده المشركون لم يكن سوى إله وهمي لا وجود خارجي له، وصنيعة ما توهمته وتصورته أذهانهم؛ لهذا لم يكن قولهم حول عبادتهم الأصنام ﴿وما نعبدهم إلّا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ (الزمر / ٣) سوى حجة تذرعوا بها، فهم لم يؤمنوا بالله الحق حتى يتقرّبوا اله، ولعلّه السبب الذي جعل الله تعالى يصفهم بالكذب والكفر، حيث يقول تعالى في نفس الآية: ﴿...إنّ الله لا يهدي مَن هو كاذِبٌ كفّار﴾ (الزمر / ٣) لأنّ المشرك يتقرب إلى إلهه الوهمي لا الإله الحق، الواحد الأحد، المدبّر، مالِك

←

← ومَلِك الوجود، المُبدء والمعيد، الذي عنده يوم للمعاد، ويوم للحساب يحاسب فيه الناس على أعمالهم وما فعلته أيديهم، الذي لا يخفى عنه شيء، ويبعث للناس رسلاً من أنفسهم حتى يعلّموهم واجباتهم ويهدوهم إلى الصراط المستقيم و...

إذن عمل الإنسان الموحّد في تبرّكه وتوسّله وزيارته و... يكون تقرّباً للإله الحق وبإذنه، الإله الذي بيّنه الأنبياء لهم، أمّا عمل المشرك فهو تقرّب للإله الوهمي الذي تصوره في ذهنه. وتوجد أيضاً اختلافات أخرى بين عقائد الإنسان الموحّد وبين أوهام المشرك، منها:

الموحّد لا يرى العزّة إلّا من الله ولا يطلبها إلّا منه، قال تعالى: ﴿فَلله العزّة جميعاً﴾ (فاطر / ١٠). أمّا المشرك فإنّه يتخذ آلهة غير الله ليمنحوه العزّة حسب زعمه، قال تعالى: ﴿واتّخَذُوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عِزّاً﴾ (مريم / ٨١). كما لا يرى الموحّد النصر إلّا من عند الله ﴿وَما النصر إلّا من عند الله العزيز الحكيم﴾ (آل عمران / ١٢٦) لكن المشرك يتخذ آلهة غير الله لنصرته ﴿واتّخذوا من دون الله آلهة لَعَلَّهم ينصرون﴾ (يس / ٧٣)، وأمور أخرى من هذا القبيل؛ فيوم القيامة وبعد أن تنكشف للمشركين حقيقة الأمر، ووهن العقائد وبطلان التبريرات التي تذرّعوا بها، وبعد أن يخاطبهم الله تعالى: ﴿أين ماكنتم تعبدون من دون الله هل ينصرونكم أو ينتصرون﴾ (الشعراء / ٩٢ ـ ٩٣)، يقولون: ﴿تالله إن كنّا لفي ضلالٍ مبين * إذ نسوّيكم بربِّ العالمين﴾ (الشعراء / ٩٧ ـ ٩٨) أي نجعلكم مساوين لله تعالى في الطاعة والحبّ والعبادة والخوف و...

كما توجد أيضاً اختلافات أخرى بين توهّم وظنّ المشركين وبين أصول وعقائد الموحّدين، لهذا لا يمكن أبداً مقارنة وقياس عمل المشرك مع عمل ←

وغيره من عباد الله الصالحين!! وذلك لأن معنى الاستغاثة أن زوار الأنبياء وقبور الأولياء يطلبون منهم أن يدعوا الله لهم في قضاء حوائجهم، ولا يعبدونهم ولا يعتبرونهم آلهة ويعتقدون أنهم لا يستقلّون من دون الله تعالى بالضر والنفع، ولا يسجدون لهم!! خلافاً لأولئك الكفار الذين نزلت فيهم هذه الآية وغيرها من الآيات الكريمة حيث كانوا يسجدون لتلك الأصنام ويعبدونها من دون الله تعالى!! أما قولهم: ﴿**هؤلاء شفعاؤنا عندالله**﴾ فمثل هذه المقالة منهم هي محض كذب منهم عند محاججة النبيّ ﷺ لهم وإقامة الحجة عليهم فلا يذعنون ولا ينقادون للأنبياء ولا يدرون بماذا يجيبون فيقولون هذه الجمل التي لا يعتقدونها ولا يؤمنون حقيقةً بمضمونها، فهي كذب بحت منهم، وقد بيّن الله تعالى لنا أنّ هذه الجمل هي محض كذب منهم حيث قال في الآيات الأخرى التي أوردها الشيخ مفسراً لها على غير ما قررناه وهي قوله تعالى: ﴿**...والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلّا ليقربونا إلى الله زلفى إنّ الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار**﴾ (الزمر / ٣) فبين الله تعالى لنا أن هؤلاء

← الموحّد، أو مطابقة الخصائص الفكرية للموحّد مع الخصائص الفكرية للمشرك، أو اتّهام الموحّد بالشرك اعتباطاً وبلا دليل و...

الكفار كاذبون فيما زعموه لأنّهم لا يعرفون الله ولا يريدون السجود له ولا يعترفون ولا يؤمنون به والدليل على ذلك وهو الذي لا يختلف فيه اثنان قوله تعالى: **﴿وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفوراً﴾** (الفرقان / ٦٠)، وقوله تعالى: **﴿... وهم يكفرون بالرحمن قل هو ربّي...﴾** (الرعد / ٣٠)، وقال تعالى: **﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيى العظام وهي رميم * قُل يُحييها الذي أنشأها أوّل مرّة...﴾** (يس / ٧٨ ـ ٧٩)، وقال تعالى: **﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم...﴾** (الأنعام / ١٠٨)، فهذه الآيات جميعها تثبت خطأ الاستدلال بالآيات الأخرى التي ذكرناها على أن الاستغاثة ومطلق الدعاء شرك!! لأن هذه الآيات تثبت أن أولئك ما كانوا يؤمنون بالله تعالى مطلقاً فضلاً عن أن يعتقدوا بأنّ أولئك الأصنام وغيرها ممّن اتخذوها آلهة من دون الله تعالى ما هي إلّا وسيلة تقربهم لله تعالى وتشفع لهم عنده!! فلو كان كذلك لعظموا الله تعالى، ولكن شيئاً من ذلك لم يكن، لذلك قال الله تعالى عنهم: **﴿... إنّ الله لا يهدي من هو كاذب كفّار﴾** (الزمر / ٣) وبذلك ينهدم كلام الشيخ واستدلاله بتلك الآيات الكريمة.

وهنا نعيد له كلامه الذي ردده هناك بعد هذا البيان الواضح ونقول له:

(فالواجب على مثلكم تدبر هذا المقام وإعطاؤه ما يستحق من العناية)!!

وما أورد الشيخ هناك (ص ٥) في مقالته من آيات فسرها كما يريد على أن دعاء غير الله من الأنبياء والملائكة والجن وغيرهم شرك!! فلا يتم له بها الاستدلال لأننا قدّمنا ما هو الصحيح من معناها لا سيما وقد خالفه في الملائكة في هذه القضية الشيخ الألباني حيث استثنى الملائكة لحديث حسن أورده في ضعيفته هناك إذا قال:

«فهذا الحديث إذا صح يعيّن أن المراد بالحديث الأوّل (يا عباد الله) إنّما هم الملائكة، فلا يجوز أن يلحق بهم المسلمون من الجن أو الإنس ممّن يسمونهم برجال الغيب»[١].

ثم اعترف بعد ذلك بأسطر بأنّه وقف على إسناد الحديث في زوائد البزار وأنّه حسن كما قال الحفاظ!!

ملاحظة: ثم ألف نظر الشيخ هنا إلى مسألة الاستغاثة بالأنبياء، أي سؤالهم عند الوقوف على قبورهم وخاصة سيدنا محمد ﷺ أن يدعو الله لنا في قضاء الحاجات كما نص على

١ـ ٢ / ١١١.

ذلك جمع من الأئمة منهم الإمام الحافظ النووي في المجموع «شرح المهذب»[1] في باب ما يستحب أن يقول عند الزيارة ـ أنّ الأنبياء أحياء وكذا الشهداء: **﴿ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾** (آل عمران / ١٦٩) ولا نحتاج لتأويل كلمة أحياء وإخراجها عن المعنى الذي نفهمه والذي تدل عليه اللغة العربية التي نزل بها القرآن إلى معنى لا نفهمه، لأنّ الله تعالى يخاطبنا في هذه الآية بما نفهم ونعقل!! فإذا كانوا أحياء[2] وبعد سلام الزائر عليهم خاطبهم

---

١ ـ ٨ / ٢٧٤.

٢ ـ كما إنّنا نفهم معنى «أمواتاً» في الآية ولا نحتاج لتأويلها، وقد جعل الله تعالى كلمة «أحياء» هنا في قبال كلمة «أموات» ومعناهما معلوم في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم؛ بل توجد روايات كثيرة تدلّ على أنّ جميع «الأموات» يدركون ـ حسب مراتبهم ـ أموراً كثيرة، ولا تنقطع علاقتهم بالدنيا بشكل كامل.

وقد نقل مسلم في صحيحه في باب «الميت يُعذب ببكاء أهله عليه» (كتاب الجنائز، ج ٢، ص ٦٣٨)؛ ـ وأوّل الجمهور على من وصى بأن يُبكى عليه ويُناح بعد موته ـ. كما عقد البخاري أيضاً في صحيحه باباً من كتاب الجنائز هو «باب الميت يسمع خفق النعال» (البخاري مع الفتح، ج ٣، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨). وقال ابن حجر عقيب ذلك: «... ورد في بعض طرقه بلفظ الخفق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه «وأنّه يسمع خفق نعالهم». وروى إسماعيل بن عبد

←

← الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم «إنّ الميِّتَ يَسمَع خفق نعالهم إذا ولّوا مُدبرين» أخرجه البزار وابن حبّان في صحيحه هكذا مختصراً وأخرج ابن حبّان أيضاً عن طريق محمّد بن عمر وعن أبي سلمة عن أبي هريرة «أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم... نحوه في حديث طويل». بل إن قلنا أنّ علاقة الأموات انقطعت عن عالم الدنيا بالكليّة لبقيت الكثير من الروايات بلا تفسير وبلا معنى، مثلاً يكون السلام على الأموات في هذه الحالة لغواً وبلا معنى. وهذا يعني أنّ سلام رسول الله ﷺ على الأموات ـ معاذ الله ـ لغو أيضاً. فقد أخرج مسلم في (كتاب الجنائز، ج ٢، باب ما يقال عند دخول القبر، ص ٦٩٩، الرقم ٩٧٤) بسنده عن عائشة، أنّها قالت: «كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ـ كلّما كان ليلتها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ـ يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون غداً مؤجّلون...». وعلى كلّ حال، فإنّ المتتبع في كتب الفقه يجد أبواباً وروايات كثيرة تدلّ على عدم انقطاع علاقة الموتى بعالم الدنيا وإنّهم يسمعون ويفهمون بإذن الله تعالى.

يذكر ابن قيم الجوزي أيضاً في كتابه «الروح» عشرات الروايات والأحاديث والشواهد حول الحياة البرزخية وعلاقة الأموات بالأحياء في هذه الدنيا، نقلها من الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها، فجاء قسم من عباراته بهذا الشكل: «إن يقول المسلِّم على أهل القبور السلام عليكم دار قوم مؤمنين هذا خطاب لمن يسمع ويعقل ولولا ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المعدوم والجماد والسلف مجمعون على هذا وقد تواترت الآثار عنهم بأنّ الميت يعرف زيارة الحيّ ويستبشر به» (الروح، ص ٩). ويقول في موضع آخر: «ويكفي في هذا تسمية المسلِّم عليه زائراً ولولا إنّهم ←

ليدعوا الله له في قضاء حاجته فما هو المانع من ذلك وما هو الشرك في هذا؟!!

لا سيما وابن قيّم الجوزية يقول في كتابه «الروح» (انظر: الروح، ص ٤٧) كما نقل المحدّث الكتاني عنه في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (حديث رقم ١١٥).

«صحّ عن النبيّ ﷺ أنّ الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء وأنّه ﷺ اجتمع بالأنبياء ليلة الإسراء... وقد أخبر بأنّه ما

← يشعرون لما صحّ تسميته زائراً فإنّ المزور إن لم يعلم بزيارة من زاره لم يصح أن يقال زاره، هذا هو المعقول من الزيارة عند جميع الأمم وكذلك السلام عليهم أيضاً... وإن لم يسمع المسلِّم الردّ وإذا صلّى الرجل قريباً من القبور شاهدوه وعلموا صلاته وغبطوه على ذلك...» (الروح / ١٣). وقد ثبت في الصحيح أنّ الميّت يستأنس بالمشيّعين لجنازته بعد دفنه (الروح / ١٥)، بالإضافة إلى روايات وآثار أخرى ذكرهما ابن قيم ضمن فصول «الموتى يسألون عن الأحياء ويعرفون أقوالهم وأعمالهم» (الروح/ ١٧ ـ ١٨)، «إخبار الأموات بما حدث في أهلهم بعدهم وبما يحدث»، «قصة وصية ثابت بن قيس رضي الله عنه بعد موته»، «إنفاذ أبو بكر وصية ثابت بن قيس التي أوصى بها في المنام بعد الممات» و... (انظر: الروح، ص١٨ ـ ٢٢)، ثمّ يبدأ ابن قيم ببحث وتفسير الآية ﴿وما أنت بمُسمعٍ مَن في القبور﴾ (فاطر / ٢٢)، فيقول: «فسياق الآية يدل على... إنّ مَن في القبور لا تقدر على إسماعهم إسماعاً ينتفعون به ولم يرد سبحانه أنّ أصحاب القبور لا يسمعون شيئاً البتة... وحقيقة المعنى: «إنّك لا تستطيع أن تسمع من لم يشاء أن يسمعه إن أنت إلّا نذر...» (الروح، ص ٥٩ ـ ٦٠).

من مسلم يسلّم عليه إلّا رد الله عليه روحه حتى يردّ عليه السلام[1] إلى غير ذلك ممّا يحصل من جملته القطع بأن

---

١ ـ وقال السيوطي في «مرقاة الصعود» أحاديث حياة الأنبياء في قبورهم، متواترة وقال في «أنباء الأذكياء بحياة الأنبياء» ما نصه: «حياة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في قبره وسائر الأنبياء معلومة عندنا علماً قطعياً، لما قام عندنا من الأدلّة في ذلك وتواترت به الأخبار الدالّة على ذلك وقد ألّف الإمام البيهقي ﷺ جزءاً في حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في قبورهم» (انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر، ص ٣٥، تعليق حديث رقم ١١٥) وقد تقدّم رأي الذهبي بقوله: «فمن وقف عند الحجرة المقدسة ذليلاً مُسَلِّماً مصلّياً على نبيّه فيا طوبى له فقد أحسن الزيارة وأجملَ في التذلل والحُبّ وقد أتى بعبادة زائدة على من صلّى عليه في أرضه...» (سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ٤٨٣، الرقم ١٨٥) وأخرج الهيثمي عن عبد الله بن مسعود عن النبيّ ﷺ قال: «إن لله ملائكة سيّاحين يبلِّغون عن أمتي السلام...» رواه البزار ورجاله رجال الصحيح» (مجمع الزوائد: ج ٩، باب ما يحصل لأمّته من الاستغفار بعد وفاته، ص ٢٤) وروى أبو داود بسند صالح والبيهقي كما نقل عنهما الشيخ منصور علي ناصف في كتابه «التاج الجامع للأصول» (كتاب الحج، ج ٢، باب زيارة قبر النبيّ صلّى الله عليه وسلّم) وعن أبي هريرة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلم قال: «**مامن أَحَدٍ يُسَلِّم عَليَّ إلّا ردّ الله عليَّ روحي حتّى أردّ عليه السلام**» ونقل أيضاً عن أبي داود بسند صالح والضياء عن أبي هريرة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «...**وصلّوا عليَّ فإنّ صلاتكم تبلغني حيث كنتم**» (نفس المصدر) كما أورد القاضي عيّاض (م / ٥٤٤) فصلاً في كتابه «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، ص ٦٦٦ ـ ٦٧٨) وبعد أن ذكر في بداية الفصل: «وزيارة قبره صلّى الله عليه وسلّم سُنّة من

←

موت الأنبياء إنّما هو راجع إلى أن غُيِّبوا عنا بحيث لاندركهم[1] وإن كانوا أحياء موجودين كالملائكة فإنّهم أحياء موجودون ولا نراهم».

انتهى ما أردنا نقله، فتأمّل!!

ثم نقل الشيخ كلاماً لابن تيمية لم يخرج ما فيه من الكلام عن ما ذكرناه وفند من أقوال لا دلالة فيها وإنّما هو إعادة الكلام وإبدائه فيما لا تحقيق فيه!!

ونلفت النظر هنا إلى أنّ كلام ابن تيمية لا قيمة له عندنا لأنّه هو الأساس في كل الخصومة بينه وبين باقي المسلمين فلا

← سنن المسلمين مُجتَمعٌ عليها وفضيلة مرغَّبٌ فيها»، أورد شطراً من الروايات في ذلك الباب. كما يذكر تقي الدين السبكي بالتفصيل (م / ٧٥٦) روايات كثيرة في هذا الباب في كتابه المعروف: «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، وبعد ذكره بعض المتابعات والشواهد حول هذه الروايات يبدأ ببحث وتحليل سندها ودلالتها ثمّ يعمد إلى دفع الشبهات والإشكالات.

١ ـ ويؤيّده ما رواه الهيثمي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «الأنبياء أحياء في قبورهم يُصَلّون» قال الهيثمي: ورواه أبو يعلى والبزار ورجال أبي يعلى ثقات (مجمع الزوائد: ج ٨، باب ذكر الأنبياء صلّى الله عليهم وسلّم، ص ٢١١) وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ج ٢، ص ١٨٧ ـ ١٩٢) قال: «وقد كنت برهة من الدهر أرى أنّ هذا الحديث ضعيف لظني أنّه ممّا تفرّد به ابن قتيبة ـ كما قال البيهقي ـ ولم أكن قد وقفت عليه في «مسند أبي يعلى» و«أخبار اصبهان» فلمّا وقفت على إسناده فيهما تبيّن لي أنّه إسناد قوي وأنّ التفرّد المذكور غير صحيح ...».

يجوز أن نأتي بكلام الخصم سواء، الفتاوي أو من رسالته إلى أتباع الشيخ عدي بن مسافر فنورده على أنّه حجة أو كلام من شخص معتبر!! فإنّ الشيخ العلّامة الخراساني لو جلب للشيخ كلام أحد أئمة الإمامية لم يقبل منه الشيخ ذلك ولقال له هذا لا يعترف به عندنا فلا فائدة من إيراد كلامه هنا!!

فكذلك ابن تيمية لا قيمة ولا اعتبار له عند جمهور علماء أهل السنة[1] من غير المتمسلفين في القديم والحديث، وكم لهم عليه وعلى أفكاره من ردود يعرفها الشيخ!! وكذا لا قيمة له عند الإمامية والزيدية والأباضية وغيرهم من المسلمين الموحدين. فكلام ابن تيمية لا يصح إيراده وهو غير مقبول ومن كانت لديه

١ ـ انظر على سبيل المثال كلام تقي الدين السبكي في مقدمة كتابه «الدر المضيئة في الرد على ابن تيمية» والذهبي في رسالته «بيان زغل العلم والطلب» (وهذه الرسالة ثابتة عن الذهبي وذلك لأنّ الحافظ السخاوي قد نقل عنه هذه العبارة في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» قال: «قد رأيت له ـ للذهبي ـ عقيدة مجيدة ورسالة كتبها لابن تيمية هي لدفع نسبته لمزيد تعصبه مفيدة.» انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص ٧٧) وابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان» (ج ٧، ص ١٥٣٠، الرقم ٩٤٦٥) وابن حجر الهيثمي في «الفتاوي الحديثة» (ص ١٤٤) وكتابه الآخر «الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم» (ص ١٢) وتاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى: ج ١٠، ص ٤٠٠، الرقم ١٤١٧) وتقي الدين الحصني في «دفع الشبهة عن الرسول والرسالة» (ص ٨٣) ومحمود بن عبد الله الآلوسي في «روح المعاني» (ج ١، ص ٣٦) ومحمد زاهد الكوثري في «السيف الصيقل».

حجة فليوردها بعيداً عن ابن تيمية. والمناظرة أو المباحثة والمناقشة يجب أن تكون الأدلّة والأقوال التي يتم الحوار بناء عليها متفقاً عليها أو معترفاً بها عند طرفه وإلّا كان إيرادها من العبث الذي لا قيمة له.

وبقي شيئان في كلام الشيخ يجب الجواب عليهما باختصار، وإذا لم يقتنع بذلك فإننا سنطيل تفصيله والاستدلال عليه، وهما:

الأوّل: اعتباره أن تقبيل الشيء واستلامه نوع من أنواع العبادة!!

والجواب عليه: إن الأمر ليس كذلك، فقد قبّل النبيّ ﷺ وجه الصحابي الجليل عثمان بن مظعون وهو ميت وقبّل ما بين عينيه!! أنظر «مجمع الزوائد» (٣ / ٢٠) وغيره.

ومن ذلك تقبيل يد الوالدين واستلامهما مع تعظيمهما واحترامهما لا يعتبر عبادة بالاتفاق.

فاستلام الشيء لا يعتبر من العبادات حتى يحكم بذمه وأنه من الشركيات والبدع المذمومات!!

والثاني: أن حديث «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» لا يصح وإن رواه الشيخان لأنّ معناه مصادم لما جاء في القرآن كما سنبين وليس هذا بعجب!! فقد أمر الإمام أحمد بالضرب على أحاديث وقد خرجها فيما بعد

الشيخان!! منها حديث «**يهلك أمتي هذا، الحي من قريش قالوا ما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم**»[1].

قال عبد الله بن الإمام أحمد في «المسند» عقبه مباشرة:

«قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث فإنّه خلاف الأحاديث عن النبيّ ﷺ يعني قوله: اسمعوا وأطيعوا»[2].

وهذا الحديث الذي فيه اتخاذ اليهود والنصارى قبور أنبيائهم مساجد فيه بكل صراحة تعظيم أنبيائهم!! لكن القرآن الكريم بين أن اليهود لم يكونوا يحترمون الأنبياء بل كانوا يكذبونهم ويقتلونهم!! قال تعالى: ﴿... **أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون**﴾ (البقرة / ٨٧)، وقال تعالى: ﴿... **قُل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين**﴾ (البقرة / ٩١).

ولذلك أورد هذا الحديث المحدث الشريف عبد الله بن الصديق الغماري ـ أعلى الله درجته ـ في كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة».

---

١ ـ انظر: البخاري مع الفتح، ج ٦، ص ١٦١٢، الرقم ٣٦٠٤؛ ومسلم: ج ٤، كتاب الفتن وأشراط الساعة، ص ٢٢٢٦، الرقم ٢٩١٧.

٢ ـ ٢ / ٣٠١ والطبع المحقق: ١٣ / ٣٨٣.

وأورد السيد المحدث الغماري هناك: أنّ الله تعالى أثبت في القرآن الكريم أذية اليهود لنبيهم الأكبر سيدنا موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ في عدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿**وإذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين**﴾ (الصف / ٥) هذا ولا يعلم أنّهم أقاموا لأكبر وأعظم أنبيائهم سيدنا موسى قبراً يزورونه ويعظمونه حتى الآن!! فكيف يقال بعد ذلك إنّهم عظموا قبور أنبيائهم واتخذوها مساجد؟!!

وأمّا النصارى فليس لهم إلّا نبي واحد!!

وأمّا إنكار الشيخ التوسل بالأنبياء في آخر جوابه أو مقاله، فجوابه أن الأحاديث الصحيحة في هذا الموضوع كثيرة جداً أفردت بتصنيفات مستقلة معلومة عندكم فيها أحاديث كثيرة صحيحة، منها حديث عثمان بن حنيف في قصّة الأعمى الذي علّمه النبيّ ﷺ أن يقول:

«اللهم إنّي أتوجّه إليك بنبيك محمّد نبي الرحمة...».

رواه الترمذي والنسائي والحاكم وغيرهم وصححه الأئمة[١]، وفي رواية ابن أبي خيثمة في تاريخه بإسناد صحيح

---

١ ـ انظر: التعليق على مسند أحمد: ج ٢٨، ص ٤٧٨، الرقم ١٧٢٤٠؛ والجامع الصغير للسيوطي: ج ١، ص ٩٤، الرقم ١٥٠٨؛ وفيض القدير للمناوي: ج ٢، ص ١٦٩ ـ ١٧٠، الرقم ١٥٠٨.

زيادة: «وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك» وكذا علّم سيدنا عثمان بن حنيف ﷺ ـ راوي هذا الحديث ـ رجلاً بعد وفاته ﷺ أن يدعو بمثل هذا الدعاء، وهو صحيح رغم محاولات بعضهم لتضعيفه، وتجد تفنيد أقوال من يحاول تضعيفه والكلام على تلك الروايات وعلى سندها وتحقيق ذلك في كتاب المحدّث الغماري «إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي» أن ابن تيمية أقرّ أخيراً بجواز التوسل وأصر وبقي منكراً للأستغاثة[1]!!

والأصل في ذلك كلّه قوله تعالى: ﴿وابتغوا إليه الوسيلة﴾ (المائدة / ٣٥) وقوله تعالى: ﴿يبتغون إلى ربّهم الوسيلة﴾ (الإسراء / ٥٧).

هذا؛ ونسأل الله تعالى أن يمنحنا وإياكم وسائر المسلمين الرجوع للحق وتقوى الله تعالى في السر والعلن وأن يكرمنا جميعاً بالتفقه في دينه والثبات على التوحيد الخالص وأن يصلح أحوال المسلمين في كل مكان وأن يكرمهم بالفقه في

---

١ ـ قال المناوي بعد شرحه للحديث: «قال السبكي ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبيّ إلى ربّه ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف حتّى جاء ابن تيمية فأنكر ذلك وعدل عن الصراط المستقيم وابتدع ما لم يقله عالم قبله وصار بين أهل الإسلام مثلة» (فيض القدير: ج ٢، ص ١٦٩ ـ ١٧٠، الرقم ١٥٠٨).

الدين والحرص على الخيرات وترك المنكرات[1] وأن يولي عليهم خيارهم ليحكموا بشرع الله تعالى انصياعاً لقوله جلّ جلاله: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلّموا تسليماً﴾ (النساء / ٦٥) ولقوله تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقومٍ يوقنون﴾ (المائدة / ٥٠) اللّهمّ صلّ وسلّم وبارك على سيّدنا محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضوانِ الله تعالى على صحابته المتقين وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

* * *

١ ـ وفي الختام وبعد أن اطّلع القراء الكرام على أدلة جواز التوسل والتبرك والزيارة والتقبيل، وعلموا أنّ علماء كبار أمثال: أحمد بن حنبل، والذهبي، والسبكي، وابن حجر، والنووي والمناوي و... يقولون بجواز هذه الأمور. نودّ أن نلفت نظرهم إلى أنّ أمثال هؤلاء العلماء والحفّاظ قد أفتوا وصرحوا بجواز هذه الأمور بعد بحث وتحقيق وإقامة الدليل، لا عن حدس وتقليد. وعلى هذا، إذا اعتبرنا هذه الأمور شركاً بالله تعالى، فلا بدّ أيضاً اعتبار أمثال هؤلاء العلماء العظام مشركين أو كفّار. ونحن نترك لكم الحكم والقضاء في تصور العواقب والتأثيرات التي يمكن أن يتركها مثل هذا الأمر.

فهرس المصادر

١ ـ **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، يحيى بن شرف النوري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط. الرابعة، ١٤٠٤ ق.

٢ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ**، محمّد بن عبد الرحمن السخاوي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٩ هـ.

٣ ـ **بيان زغل العلم والطلب**، محمّد بن محمّد الذهبي، مطبعة توفيق، دمشق.

٤ ـ **التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول**، منصور علي ناصف، دار إحياء التراث العربي، ط. الرابعة، ١٤٠٦.

٥ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٩ ق.

٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، بيروت، مؤسسة

الرسالة، ١٤١٣.

٧ـ **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥.

٨ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

٩ـ **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، جلال الدين السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٠ـ **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، ابن قيم الجوزية، تحقيق: ابن عالية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط. الرابعة، ١٤١٢ق.

١١ـ **الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم**، علي بن أبي بكر الهيثمي، القاهرة، نشر دار جوامع الكلم.

١٢ـ **دفع الشبهة عن الرسول والرسالة**، أبو بكر محمد بن عبد المؤمن الحصني، تحقيق: جماعة من العلماء، بيروت، دار إحياء الكتاب العربي، ط. الثانية، ١٤١٨.

١٣ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، محمود الآلوسي، تصحيح: محمد حسن العرب، دار الفكر، ١٤١٧ق.

١٤ ـ الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنّة والآثار وأقوال العلماء ، ابن قيّم الجوزية ، تحقيق : محمد علي القطب ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ. ١٥ ـ

١٦ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ، محمد ناصر الدين الألباني ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط . الرابعة ، ١٤٠٥ .

١٧ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** ، محمد ناصر الدين الألباني ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ط . الخامسة ، ١٤١٢ .

١٨ ـ **سنن الدارمي** ، أبو محمد عبد الله بن بهرام الدارمي ، دار إحياء السنّة النبوية .

١٩ ـ **سير أعلام النبلاء** ، محمد بن أحمد الذهبي ، باشراف : شعيب الأرنؤوط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط . الرابعة ، ١٤٠٦ .

٢٠ ـ **شعب الإيمان** ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد السعيد زغلول ، بيروت ، دار الكتب ، ١٤١٠ ق .

٢١ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ، قاضي عياض ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الكتاب العربي .

٢٢ ـ **شفاء السقام في زيارة خير الأنام** ، تقي الدين السبكي ، الطبعة

الرابعة، ١٤١٩ ق.

٢٣ ـ **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٤ ـ **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٥ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمد الحلو، بيروت ٢، دار إحياء الكتاب العربي.

٢٦ ـ **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد، بيروت، دار صادر.

٢٧ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

٢٨ ـ **الفتاوى الحديثة**، على بن أبي بكر الهيثمي، بيروت، دار المعرفة.

٢٩ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر، باشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٣٠ ـ **الفتوحات الربّانية على الأذكار النواوية**، محمد بن علّان، المكتبة الإسلامية.

٣١ ـ **فقه السيرة النبوية**، سعيد رمضان العالم البوطي، دمشق، دار

الفكر، ط. العاشرة، ١٤١١ق.

٣٢ـ **فيض القدير، شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، محمد عبد الرؤوف المناوي، تصحيح: أحمد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٣ـ **الكافي**، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، ط الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٣٤ـ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة، تصحيح: محمد عبد السلام شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ق.

٣٥ـ **لسان الميزان**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث، ط. ١٤١٦ق.

٣٦ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، علي بن أبي بكر الهيثمي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢ق.

٣٧ـ **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

٣٨ـ **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري،

تـحقيق: يـوسف عـبد الرحـمن المـرعشلي، بـيروت، دار المعرفة.

٣٩ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: بإشراف الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ق.

٤٠ـ **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، مـحمد بـن أبـي الفـيض الشهير بالكتّاني، بـيروت، دار الكـتب العـلمية، ط. الثـانية، ١٤٠٧.






ممثلية الولي الفقيه لشؤون الحج والزيارة